



الباروميتر العربي  
ARAB BAROMETER

الباروميتر العربي 2013

تقرير الجزائر

ناصر جابي

سبتمبر 2013

## ملخص لأهم نتائج التقرير :

ركز معظم الجزائريين على الفقر، البطالة، أزمة السكن وغلاء الأسعار، زيادة على الفساد، كأهم التحديات التي تواجه الجزائر في المدة الأخيرة، معتبرين بنسبة عالية أن الحكومة قادرة في الخمس سنوات القادمة على رفع هذه التحديات، وبالتالي فإن وضعهم الاقتصادي سيكون أحسن في المستقبل القريب رغم انقسام الجزائريين فيما يتعلق بتقييم قدرة دخلهم المالي في التكفل بتغطية حاجياتهم الأساسية. رغم تحسن الوضع الأمني للجزائريين مقارنة بالسنوات الماضية، إلا أن نزعة الجزائريين إلى الهجرة لأسباب اقتصادية لازالت قائمة، مع ضعفها مقارنة بالسنوات السابقة.

نتائج هذا الاستطلاع تؤكد للمرة الثانية على أن الديمقراطية تعني بالنسبة للجزائريين في الأساس القدرة على تغيير الحكومة عن طريق الانتخابات والقضاء على الفساد المالي والإداري الذي يشكو منه الجزائريين. ليعلنوا بأغلبية بسيطة أنهم ضد أي "مقايضة" لحقوق الإنسان بحجة الحصول على الأمن .

الجزائريون الذين يشعرون بأنه يتم التعامل معهم بالتساوي في الغالب، رغم الصعوبات التي لازالوا يجدونها في تقديم شكاوهم إلى المسؤولين. صعوبات قلت بالمقارنة مع آخر استطلاع، لكنها لازالت قائمة. رغم هذا فإن أغلبية الجزائريين يشعرون أن لا خوف يعترهم بعد انتقاد الحكومة. وهو الخوف الذي قل مع الوقت بالمقارنة مع نتائج آخر استطلاع .

نتائج الاستطلاع تؤكد من جهة أخرى أن السياسة لازالت معقدة في نظر الجزائريين، إلا أن الاهتمام بها زاد مع الوقت، وهو الاهتمام الذي يتم عبر وسائط تقليدية كالتلفاز والإذاعة والصحافة المكتوبة، عكس الانترنت الذي لازال استعماله ضعيفا كوسيلة للتعرف عن الآراء السياسية أو التعبير عنها.

رغم هذا الاهتمام المتزايد بالسياسة إلا أن الجزائري لازال حسب نتائج هذا الاستطلاع قليل المشاركة الفعلية في التعبير عن رأيه عبر المظاهرة أو العريضة، عكس الانتخابات التي تزايدت نسبة المشاركة فيها مقارنة بآخر انتخابات تشريعية (2012/2007).

فيما يتعلق بتلك الأسئلة ذات العلاقة بالجانب الديني، تبين نتائج الاستطلاع أن الجزائري يتجه على العموم نحو مواقف يتم الفصل فيها بين الجانب الديني والديني، رغم إعلان أغلبية من الجزائريين عن تدينها، بل وتقلص نسبة عدم التدين مع الوقت، كما تم التصريح به في آخر استطلاع. مع إعطاء أهمية كبيرة للصلاة في تحديد بعض السلوكيات الاجتماعية كالزواج على سبيل المثال. عكس حجاب المرأة الذي يتم التعبير عن تسامح كبير في عدم الالتزام به إذا كان لباس المرأة محتشما. تظهر أغلبية واضحة أنها مع عمل المرأة خارج المنزل وتعليمها الجامعي، عكس قيادتها السياسية التي لازالت تفضل عنها الرجال .

يبين الاستطلاع فيما يتعلق بالموقف من المؤسسات العامة أن الجزائريين زادت ثقتهم، الكبيرة أصلا، مع الوقت في المؤسسات وعلى رأسها المؤسسة الأمنية والجيش والحكومة. الثقة في هذه المؤسسات لا تعني دوما الأداء الجيد من وجهة نظر الجزائريين، الذين لازالوا بنسبة عالية مقتنعين أن من أشكال الفساد التي يعانون منها منح مناصب العمل بالواسطة، ليقبوا غير متفقين تماما على مدى نزاهة الانتخابات.

أخيرا فإن الجزائريين يرون أن الأسباب الداخلية والخارجية مجتمعة هي سبب بقاء المنطقة العربية على حالها مقارنة مع مناطق أخرى من العالم، وهو الموقف الذي عبر عنه الجزائريون في استطلاعات سابقة. ليزداد موقفهم النقدي من السياسية الخارجية الأمريكية مع الوقت ورفضهم لمناداتها بالإصلاح في الجزائر الذي يرون أنه يعيق الإصلاح السياسي، رغم أنهم غير متفقين تماما في تقييم مدى طيبة الشعب الأمريكي.

الجزائريين الذين لا يعتقدون أن الصراع العربي -الإسرائيلي يعيق الإصلاح في الجزائر، رغم أنهم ضد الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية. الجزائريون الذين كانت مشاركتهم في أحداث ما سمي بالربيع الضعيف جدا، لازالوا يشككون بقوة في نتائج هذا الربيع العربي الذين أكدوا أن أسبابه مشابهة تماما للتحديات التي ذكروها بالنسبة للجزائر (وضع اقتصادي ، حريات وفساد ) .

## (1) السياق العام للاستطلاع :

انطلقت سنة 2013 في الجزائر (16/ 01) بذلك الهجوم المسلح الذي قامت به مجموعة مسلحة على مركب كبير لتميع الغاز بأقصى الجنوب الشرقي للجزائر، بالقرب من الحدود الليبية. هجوم تدخلت على أثره القوات الخاصة الجزائرية لإطلاق سراح الرهائن الأجانب العاملين بالمركب الذي توفي بعضهم جراء هذا التدخل. الهجوم المسلح الذي يعد الأول من نوعه على منشأة بترولية في الجنوب، منذ اندلاع أحداث العنف في الجزائر، بداية التسعينيات.

يبقى مرض الرئيس بوتفليقة وإقامته الطويلة (ابريل/جويلية 2013) في مستشفى فرنسي عسكري أهم حدث سياسي لهذه السنة التي تعتبر سنة مهمة من الناحية السياسية والجزائر على مشارف انتخابات رئاسية (ابريل 2014). سياسيا، دائما عرفت هذه السنة الكثير من الحديث الإعلامي-السياسي عن صراع يكون حاصل بين رئاسة الجمهورية ومديرية مخابرات الجيش التي عرفت تغييرات على قيادتها، بفعل الإحالات على التقاعد والإجراءات التنظيمية الجديدة التي قام بها الرئيس ووزير الدفاع عبد العزيز بوتفليقة. مناكفة سياسية بين أهم مراكز القرار السياسي في الجزائر، لم تفلت من تبعاتها الأحزاب الكبرى المؤيدة تقليديا للسلطة، ظهرت على شكل إبعاد للأمين العام لحزب جبهة التحرير عبد العزيز بلخادم من قيادة الحزب، بحجة أن الرجل يمكن أن تكون له طموحات للترشح للرئاسيات، لاستبداله بعمار سعداني (فيفري 2013)، الأقل تنافسية. نفس الإبعاد الذي تعرض له قبله الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي احمد أويحي صاحب الطموحات الرئاسية (3 يناير/جانفي 2013).

أخيرا فقد اختتمت السنة بإعادة عبد المؤمن خليفة، رجل الأعمال المشهور المتهم بقضايا فساد كبرى، من منفاه الانجليزي (24 ديسمبر). قضية فساد كانت لها ارتباطات بالكثير من الوجوه السياسية، مما يعطي أهمية سياسية بالغة ليوميات محاكمته المقبلة من قبل القضاء الجزائري. من الناحية الاجتماعية استمرت الكثير من الحركات الاحتجاجية التي قام بها شباب المناطق الجنوبية للمطالبة بالعمل. كما عرفت الجزائر عدة حالات خطف لأطفال صغار وقتلهم في بعض الحالات بعد الاعتداء الجنسي عليهم، دفعت باتجاه التشدد في تطبيق القانون على مختطفى الأطفال تحت تأثير قوي للرأي العام الذي جندته الفضائيات التلفزيونية الخاصة، الجديدة على المجتمع الجزائري .

لنذكر في آخر هذا التقديم أن هذا الاستطلاع قد أنجز بين 13 مارس 6 ابريل من سنة 2013 على عينة من 1200 ممثلة للمجتمع الجزائري من حيث الجنس ومكان الإقامة وغيرها من الشروط المعروفة في مثل هذه الاستطلاعات. وقد اعتمد على أسلوب العينة العنقودية من ثلاث مراحل والموزون ذاتيا. مع احترام للتقسيمات الجغرافية المعروفة ( جنوب .شمال. هضاب عليا ) .

وقد اعتمدنا في هذا التقرير على تقديم أهم محاور استطلاع (2013)، مبيين كل مرة الاختلافات والتشابه الموجود مع آخر استطلاع (2011) من باب مقارنة النتائج. كما حاولنا كل مرة مناقشة النتائج بالتفصيل اعتمادا على المؤشرات السوسولوجية المعروفة في مثل هذه الاستطلاعات التي تكون ذات دلالة وقيمة تفسيرية كالسن والجنس والمستوى التعليمي ومكان السكن الذي تم تقسيم السكان إليه ( هضاب عليا، شمال، جنوب). علما بأن هذا التقسيم يحمل عمقا أكيدا في الجزائر، لما يميز سوسولوجيا كل منطقة وليس جغرافيا فقط.

فالشمال في الجزائر مثلا لا يتميز بكثافته الديموغرافية، مقارنة بالهضاب العليا والجنوب فقط، بل بخصائص أخرى من بينها تمركز أهم المدن الكبرى والمتوسطة فيه بكل نسيجها الاقتصادي وحتى بعض خصائصها الثقافية، مما قد يزيد من القوة التفسيرية لهذا المتغير .

## 1 . الأوضاع الاقتصادية:

يتبين بشكل واضح من خلال إجابة الجزائريات والجزائريين أن البلد اليوم أمام تحديات كثيرة ومتنوعة ، يغلب عليها الطابع الاقتصادي والاجتماعي المرتبط بحياتهم اليومية كمواطنين في المقام الأول. فقد أشر الجزائريين على حوالي عشر تحديات مهمة تواجه البلد في المرحلة الحالية، على رأسها وبشكل ملفت الوضع الاقتصادي المرتبط بالفقر والبطالة وارتفاع الأسعار(77)، لتحتل الرشوة والفساد المالي والإداري المرتبة الثانية كتحدي (15).

ليعود الجزائريون إلى التنصيص على تحديين اثنين تواجههما الجزائر اليوم من نفس النوع الاقتصادي والاجتماعي، فقد أشاروا إلى أزمة السكن (32) والبطالة كتحدي ثاني يواجه الجزائريين اليوم (17). تحديات كانت بنفس الأهمية والترتيب في استطلاع سنة 2011 لدرجة أن إدخال المتغيرات السوسولوجية المعروفة من سن ومكان سكن وجنس لم تؤثر كثيرا على الأهمية المولاة لهذين التحديين باستثناء ذلك الاهتمام الأقل الذي يوليه أصحاب التعليم الجامعي لمسألة الفساد المالي والإداري، مقارنة بأصحاب التعليم الابتدائي والمتوسط .

علما بأن مسألة النقل وازدحام المرور قد احتلت المرتبة الخامسة في قائمة التحديات التي تواجه البلد (8) كظاهرة جديدة، بدأت تؤرق الجزائريين والجزائريات، لها تداعيات واضحة على السلامة والصحة النفسية للمواطن الجزائري، تعطل مصالحه اليومية خاصة في المدن الكبرى والمتوسطة التي يعيش فيها أغلبية الجزائريين (67 بالمئة) على الشريط الساحلي بشمال البلاد<sup>1</sup>. مما جعل الجزائر تحتل مراتب متقدمة عربيا ودوليا في حوادث الطرق بأكثر من 4500 قتيل سنويا.

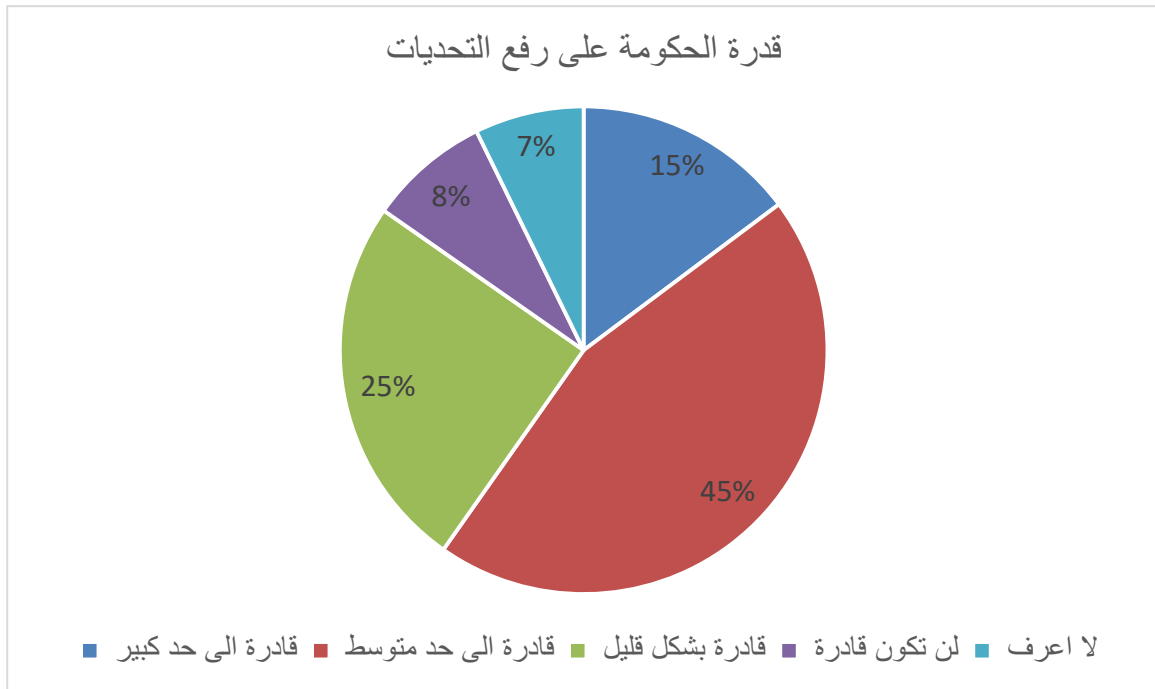
ذكر الجزائريين والجزائريات من بين الظواهر الجديدة، زيادة على ازدحام المرور كتحدي يواجه البلد، قضية الجريمة وسرقة الأطفال (5) التي طفت على السطح الإعلامي خلال فترة إجراء الاستطلاع (2013) بعد تسجيل حالات اختطاف وقتل الأطفال في عدة مناطق من التراب الوطني. وتليها قضية المخدرات<sup>2</sup> (3) التي تملك ارتباطا واضحا بالجريمة، بما فيها تلك التي تعرض لها الأطفال، كما بينت الحالات التي تم الكشف عنها في السنوات الأخيرة.

<sup>1</sup> يعيش أكثر من 80 بالمائة من الجزائريين على الشريط الساحلي الذي لا يتجاوز 20 % من المساحة العامة للبلاد.

<sup>2</sup> تم حجز 200 طن من القنب الهندي في الجزائر خلال سنة 2013، بزيادة مقدرة بحوالي 34 بالمائة مقارنة بسنة 2012

زيادة بالطبع على القضايا الاقتصادية الملحة، كغلاء المعيشة (6) ومشاكل الشباب (3) التي يتم ذكرها عادة كخلفية اجتماعية لتفسير تفشي ظاهرة الجريمة وحتى حوادث الطرق .

كما كان الجزائريون واضعون في تحديد أولوياتهم ذات الطابع الاقتصادي الاجتماعي وتلك المتعلقة بمحاربة الفساد المالي والإداري وكانوا أوضح عندما تعلق الأمر بمدى قدرة الحكومة على حل هذين التحديين. فقد أجاب (84) أن الحكومة قادرة بدرجات متفاوتة على رفع هذين التحديين في الخمس سنوات القادمة، مقابل (8.0) فقط، الذين يرون أنها لن تكون قادرة تماما على رفع هذه التحديات. تفاؤل بقدرة الحكومة على رفع التحديات المطروحة، قد يجد تفسيره في الإمكانيات المالية التي توفرت في الجزائر في السنوات الأخيرة، هي التي جعلتها تقوم بالدفع المسبق لديونها الخارجية وتطلق مشاريع استثمار واسعة اعتمادا على التمويل العمومي الناتج عن الربح النفطي أساسا. تفاؤل كما يمكن ملاحظته زاد مع الوقت مع مقارنة نتائج هذا الاستطلاع مع نتائج آخر استطلاع<sup>3</sup>.



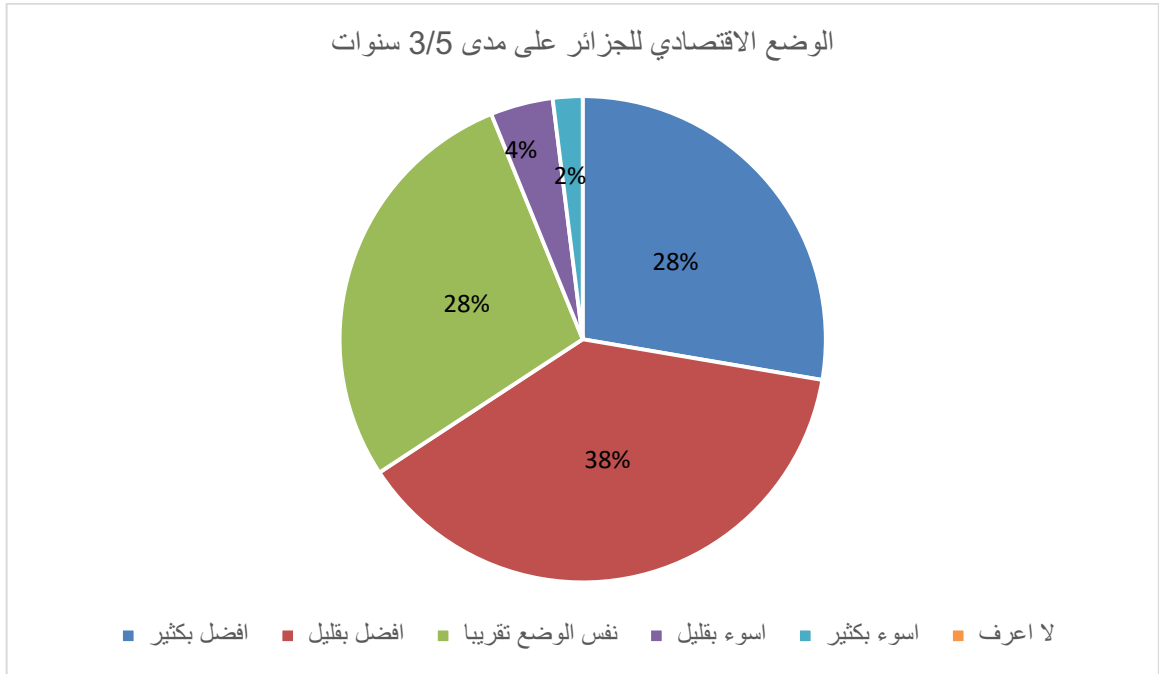
على قلة المشككين في قدرة الحكومة عموما في رفع هذه التحديات الاقتصادية، الملاحظ أن نسبة التشكيك تزداد أكثر عن المعدل الوطني لدى :

✓ أبناء الجنوب مقارنة مع أبناء المناطق الأخرى، وهم الذين قاموا بسلسلة طويلة من الحركات الاحتجاجية في السنوات الأخيرة للمطالبة بتوزيع أكثر عدلا للثروات الوطنية، بتوفير الشغل تحديدا في مناطقهم التي يتركز فيها إنتاج الغاز والبتروال الذي تعتمد عليه الجزائر كمصدر دخل مالي أساسي .

<sup>3</sup> صرح (81.2) من المستجوبين في استطلاع (2011) أن الحكومة قادرة على رفع هذه التحديات.مقابل (12.7) فقط قالوا أنها غير قادرة

- ✓ ولدى الذكور أكثر من بالإناث بشكل واضح.
- ✓ وأصحاب التعليم العالي مقارنة بأصحاب المستويات التعليمية الأخرى
- ✓ وأخيرا يمكن أن نلاحظ أن هذا التشكيك يزداد أكثر كلما ارتفع سن المستجوب.

تفاؤل الجزائريين بقدرة الحكومة في التصدي للتحديات التي عبروا عنها بشكل واضح، يمكن أن يسنده هذا الموقف المتفائل عموما الذي عبر عنه الجزائريين المستطلعة آرائهم في تقييمهم لأوضاع البلاد الاقتصادية على المدى المتوسط (2- 5 سنوات). فقد صرح أكثر من جزائريين اثنين من ثلاثة (63) أن أوضاع البلد الاقتصادية ستكون أحسن بدرجات متفاوتة، من الوضع الحالي. في حين عبر جزائري من ثلاثة تقريبا (27.0) أن أوضاع البلد ستبقى نفسها. في حين لا تتجاوز نسبة الذين يرون أن أوضاع البلد ستكون أسوء بقليل (4.0) و (2.0) أسوء بكثير.



1 الثقة في الحكومة لرفع التحديات المطروحة على البلد على المدى القصير (5/3 سنوات) Figure

للتدقيق أكثر في النتائج سنكتفي بالفئة المتفائلة التي ترى أن أوضاع البلد ستكون إما أفضل بكثير أو أفضل أو تبقى كما هي حاليا، نظرا للتقييم الايجابي الغالب للوضع الحالي، لمحاولة قياس تأثير المتغيرات السوسولوجية المعروفة في مدى درجة هذا التفاؤل. الربط مع المتغيرات المختلفة لا يمنح قيمة تفسيرية واضحة إلا للجهات حيث لاحظنا أن هناك تشابه في تقييم أبناء مناطق الجنوب والشمال الذين يبدوون تفاؤلا أكبر من سكان المناطق الهضاب العليا، وهو ما لوحظ بدرجة أقل لدى الفئات الأكبر سنا .

رأي هو الآخر يمكن إضافته إلى المواقف المتفائلة إذا عرفنا التقييم الايجابي عموما الذي يقيمه الجزائريين لوضع البلد الاقتصادي الحالي (66 جيد وجيد جدا). مقابل (29) يرى أنه

سوء أو سوء جدا. الجزائريين الذين عبروا بهذه الإجابات عن درجة عالية من التفاؤل وهم يقيمون وضعهم الاقتصادي مقارنة بأخر استطلاع اجري في سنة 2011. نلاحظ هنا أن أهل الشمال من العينة المستطلعة هم الأكثر تفاؤلا في تقييمهم لأوضاعهم الاقتصادية. يلي أهل الجنوب بعد ذلك، في حين يبقى أهل الهضاب العليا كأخر المتفائلين إذا أخذنا الفئة التي تقيم الوضع بالجديد باعتبارها أكبر فئة متفائلة من حيث الحجم . نلاحظ أن المتغيرات الأخرى كالتعليم لا تؤثر كثير في تقييم الوضع الاقتصادي للبلد .

تفاؤل الجزائريين الذي لا نجد ما يبرره دائما وبهذه النسب العالية المعبر عنها عندما ننظر إلى جهة الدخل المالي الفعلي الذي تحصل عليه العائلة الجزائرية، فقد انقسم الجزائريون بشكل يكاد يكون متساوي بين الذين يرون أن دخل أسرهم المالي يغطي بشكل جيد احتياجاتهم، بل ويستطيعون أن يوفرُوا منه (9)، مضافا إليهم الفئة الأكبر التي ترى أن دخلها يغطي نفقات احتياجاتها دون صعوبات تذكر (38). مما يعني أننا أمام 46 من الجزائريين دخلهم الأسري المالي يغطي نفقات احتياجاتهم. مقابل 47 تقريبا التي تقيم دخل أسرها بشكل مختلف وترى أن دخل العائلة لا يكفي وتواجه بعض الصعوبات (32). مضافا إليها الفئة التي ترى أن دخلها لا يكفي وتواجه الكثير من الصعوبات (16)، وهي ضعف الفئة التي تستطيع الادخار من دخلها مما قد يؤكد الفكرة التي تروج بين الجزائريين بأنهم فقراء في بلد غني .

إدخال المتغيرات السوسولوجية للزيادة في تدقيق المعطيات يبين بشكل واضح، إذا أخذنا الفئة التي أعلنت أن دخلها يغطي كل احتياجاتها وتلك التي ترى أن دخلها يغطي مصاريفها، دون صعوبات تذكر، أن أهل الجنوب هم الأكثر حضورا ضمن هاتين الفئتين. نفس سكان الجنوب نجدهم ضمن الفئة الأكثر تضررا من الوضع الاقتصادي أي تلك التي لا تغطي دخلها مصاريفها وتواجه صعوبات مختلفة، وهو "تناقض " قابل للتفسير إذا عرفنا أن الجنوب لا يسكنه فقط أبناءه، بل كذلك الكثير من سكان الشمال والهضاب العليا من مختلف الجهات الذين يقصدونه للعمل في شركات البترول والغاز الوطنية والدولية، مما يؤهلهم ليكونوا على رأس المستفيدين من الحالة الاقتصادية الريعية في الجزائر. أخيرا يمكن أن نلاحظ كذلك حتى ولو كان ذلك بدرجة أقل:

✓ أن الإناث عكس الذكور المستجوبين أكثر تقييما ايجابية لدخلهم العائلي .

✓ وهو نفس حال أصحاب التعليم الثانوي مقارنة بالتعليم الأساسي .

العائلة الجزائرية التي تعتمد على مصادرها المالية الذاتية في سد احتياجاتها إذا صدقنا أن (83.0) منها لا تستفيد من أي تحويلات مالية<sup>4</sup> من الخارج. مقابل 1.2 فقط تستفيد من

<sup>4</sup> طرح السؤال بصيغة تحويلات قد لا يكون الصيغة الأكثر ملائمة للحالة الجزائرية التي من ميزات التخوف الذي يبده المهاجرون من بيروقراطية البنوك الجزائرية مما يجعلهم يلجؤون إلى أساليب تحويل أموال غير رسمية وتتم بأشكال مختلفة ليس من بينها التحويل المالي المعروف كالمساهمة في بناء مشاريع اقتصادية للعائلة.



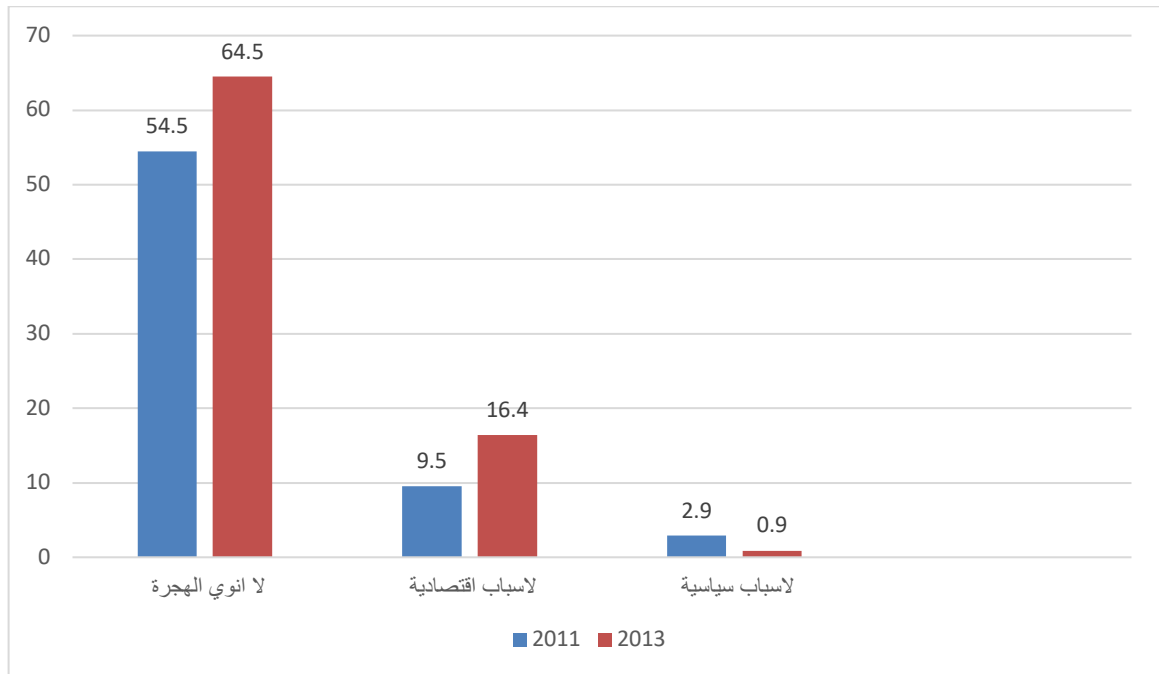
تحويلات شهريا و(3.0) تستفيد منه عدة مرات في السنة وأخيرا (9.0) تستفيد منه مرة في السنة .

هذه العائلة التي تملك سكنها في الغالب (72.0) أو تسعى لشرائه، بعد دفع الإقساط المتبقية عليها (8.0). مقابل 14 يستأجرون المساكن التي يقيمون فيها. إجابات تعني أن حوالي ثمانين بالمائة من الجزائريين تمتلك سكنها الخاص الذي تقيم فيه حاليا. الارتباطات التي قمنا بها تدعم الاتجاهات العامة التي تبين :

✓ أن سكان الشمال الذين يمثلون العمق الديموغرافي للجزائريين هم الذين يملكون مساكنهم أكثر.

✓ وأن أبناء الهضاب العليا أكثر استنجارا لمساكنهم من المعدل الوطني المعلن .

رغم هذا الوضع الذي قد يبدو مريحا من الناحية الاقتصادية فإن جزائري من ثلاثة تقريبا (32) يريد الهجرة من الجزائر لأسباب يغلب عليها الطابع الاقتصادي، بحيث لا تتجاوز نسبة الذين صرحوا أنهم يريدون الهجرة لأسباب سياسية (1.0)، مقابل (17) الذين صرحوا أنهم يريدون الهجرة لأسباب اقتصادية. في حين لا يفكر في الهجرة من البلد (64.5) من الجزائريين الذين نوعوا في السنوات الأخيرة في اتجاهات هجرتهم التي كانت تقليديا محصورة في فرنسا لأسباب تاريخية.



2الهجرة من الجزائر واسبابهاFigure

علما بأن النزعة إلى الهجرة إلى الجزائريين ومهما كانت الأسباب قد قلت مقارنة بأخر استطلاعين تم إجرائهما في الجزائر (2006) و(2011). الارتباطات ذات الدلالة التي يمكن القيام بها للتدقيق أكثر في نية الهجرة لدى الجزائريين تبين :

- ✓ أن الهجرة لأسباب اقتصادية تعني أكثر أبناء الجنوب ، ثم يأتي بعد ذلك سكان الشمال وأخيرا الهضاب العليا
- ✓ أما إذا أدخلنا العامل الاقتصادي والسياسي كسبب للهجرة فإن أبناء الهضاب العليا هم الذين تزيد نزعتهم للهجرة بشكل واضح أكثر من المعدل الوطني ( 14 )
- ✓ أن النزعة للهجرة بكل أسبابها هي أكثر حضورا لدى الذكور من الإناث.
- ✓ أن هناك ارتباط واضح للهجرة لأسباب اقتصادية أو لأسباب اقتصادية وسياسية لدى الأصغر سنا من العينة .

رغم التحسن في الوضع الأمني بالجزائر فإن حوالي جزائري واحد من ثلاثة (31) لا يشعر بالأمان والسلامة الشخصية بدرجات متفاوتة، مقابل اثنان من ثلاثة تقريبا يشعرون بهذا الأمان والسلامة (69). هنا كذلك نجد أن الإحساس بالأمن أكثر حضورا<sup>5</sup> لدى أعضاء العينة مما كان عليه في استطلاع (2011) ، مع العلم أن طرح السؤال بهذه العمومية قد لا يكون مفيد كثيرا في حالة الجزائر التي تعرف بروز لظاهرة العنف الحضري، مقابل تحسن واضح في حالة العنف المرتبط بالسياسة ( الإرهاب ) .

إحساس بالأمن والسلامة الفردية والأسرية نجده غير متساوي بشكل واضح، فأهل الشمال يملكون شعورا قويا ملفت بالأمن والسلامة الفردية والعائلية في حين نلاحظ ضعف تأثير المتغيرات الأخرى بالنسبة للأمن، يمكن أن يكون تفسيره راجع أن ظاهرة الإرهاب قد بدأت في الشمال في سنواته الأولى، لتنتقل بعد ذلك إلى المناطق الجبلية وأخيرا الجنوبية والحدودية، مما يعني أننا أمام ظاهرة مست كل مناطق البلاد في مراحل مختلفة .

آخر سؤال طرح على الجزائريين ضمن هذا القسم الأول ذو الصيغة العامة من الاستطلاع كان يتعلق بالثقة بالناس، وقد جاء السؤال بهذه الصيغة بشكل عام هل يمكن الثقة في أغلبية الناس أم لا يمكن الثقة بهم ؟ نسبة الذين لا يتقون في أغلبية الناس جاءت بأغلبية واضحة ( 73.5 ) ،مقابل ( 22.7 ) فقط الذين يتقون في الناس بصفة عامة .في حين بقي ( 3.3 ) مترددين لا يعرفون إن كان يجب الثقة في الناس أم لا . إجابات تؤكد أن هناك تحسن في مجال الثقة بين الناس في الجزائر مقارنة مع آخر استطلاع (2011)<sup>6</sup> . التحليل الدقيق لهذه المعطيات الذي يبين أن :

<sup>5</sup> نسبة الذين كانوا يشعرون بأن الامن متوفر في 2011 كانت لا تتجاوز (49.9) . أما الذين عبروا عن عدم توفر الامن فكانت (35.3)

<sup>6</sup> كانت نسبة الذين أعلنوا من العينة أنهم لا يتقون في أغلبية الناس في حدود (84.1) بمناسبة استطلاع 2011.مقابل (8.0) يتقون في أغلبية الناس

- ✓ عدم الشعور بالثقة في الناس نجده أكثر حضورا لدى أبناء الهضاب العليا مقارنة بجهات أخرى .
- ✓ أن الشعور بالثقة أكثر حضورا لدى أبناء الشمال .
- ✓ وأن عدم الثقة في الناس تزداد مع ارتفاع التعليم والزيادة في السن.
- ✓ أخيرا أن متغير الجنس ضعيف التأثير في تفسير مدى الثقة في الناس .

## 2. النظرة إلى الديمقراطية :

ما هو المحتوى الذي يمنحه الجزائري للديمقراطية؟ وكيف يقيم مدى ديمقراطية نظامه السياسي الوطني؟ وهل هو على استعداد لكي "يقايس" الأمن بحقوق الإنسان؟ وما هي المؤهلات السياسية في من يختاره لقيادة البلاد؟. إنها بعض الأسئلة التي حاول هذا الاستطلاع معرفة رأي الجزائريين والجزائريين فيها .

عندما سئل الجزائريون عن أهم سمة يمنحونها للديمقراطية ، كانت إجابتهم ، أنها إمكانية تغيير الحكومة عن طريق الانتخابات (22.5). نفس الشيء بالنسبة للسمة الثانية للديمقراطية التي رؤوا أنها القضاء على الفساد الإداري والمادي (32.1) ، وهو نفس الفهم للديمقراطية الذي ظهر في استطلاع (2011). مما قد يعني أننا أمام فهم أكثر سياسية للديمقراطية من وجهة نظر الجزائريين، يصرون عليه للمرة الثانية .الجزائريين الذين اظهروا في المقابل وبمناسبة أسئلة أخرى، ضمن هذا الاستطلاع، اهتماما كبيرا بقضاياهم الاقتصادية والاجتماعية اليومية. لنلاحظ ضمن هذا الاستطلاع بعد إدخال المتغيرات السوسولوجية المعروفة كيف أن أهل الجنوب وأصحاب التعليم العالي من أعضاء العينة، أكثر تركيزا على أهمية الديمقراطية كوسيلة لتغيير الحكومة.

✓ الديمقراطية يفضلها الجزائريون والجزائريات عن غيرها من الأنظمة. فقد أجاب (70) من المستطلعة آرائهم أن النظام الديمقراطي، قد تكون له مشاكل، لكنه أفضل بكثير من غيره من الأنظمة وهي نسبة أعلى مما جاء في استطلاع (2011). في حين عارض هذا الرأي (12) وعارضته بشدة نسبة أقل (2). لتبقى نسبة عالية نسبيا من المستجوبين من دون رأي (15.4). موقف اللاحسم العالي نسبيا هذا الذي لاحظناه كذلك في استطلاع (2011) أين كانت نسبته في حدود (17.8). لنلاحظ هنا كيف أن .

- ✓ أهل الشمال من المستطلعة آرائهم أكثر تأييدا لهذا الرأي حول الديمقراطية .
- ✓ وهي نفس المواقف التي يدافع عنها أصحاب المستويات التعليمية العالية والأقل سنا.

<sup>7</sup> كانت نسبة في 2011 (64.2) الذين يرون أن النظام الديمقراطي رغم مشاكله يبقى أحسن من غيره من الأنظمة

✓ في حين لم نلاحظ أي أثر لعامل الجنس في الموقف من الديمقراطية كنظام حكم.

الجزائريين المستطلعة آرائهم يسجل أغلبيتهم بشكل واضح، تأكيداً للاستطلاعات السابقة، رأيهم المعادي لأي مقايضة لحقوق الإنسان بحجة الحفاظ على الأمن فقد أجاب (58<sup>8</sup>) أن الحفاظ على الأمن ليس مبرراً، لعدم احترام حقوق الإنسان. في حين صرح (13.9) أنها مبررة إلى درجة قليلة و(5.9) أنها مبررة بدرجة متوسطة، في حين لم يرى إلا (0.7) أنها مبررة بدرجة كبيرة. نلاحظ أن نسبة عالية نسبياً من المستجوبين (15.8) كانوا من دون رأي وآخرين رفضوا الإجابة على هذا السؤال، رغم وضوحه وأهميته (5.3). نسب عدم إبداء رأي ورفض للإجابة سنلاحظها طول هذا الاستطلاع عندما يتعلق الأمر بالقضايا السياسية الخلافية، في حين نلاحظ حسم أكثر وتردد أقل عندما يتعلق الأمر بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية.

إدخال المتغيرات السوسولوجية المعروفة التي قد تساعدنا على فهم أكثر لتوجهات العينة الجزائرية حول هذه " المقايضة " التي يقترحها السؤال، لتبين أن سكان الهضاب العليا في الجزائر أكثر رفضاً للتضحية بحقوق الإنسان لدواعي الأمن . كما يمكن أن نلاحظ أنه كلما ارتفع التعليم وقل السن كان الرفض أكثر لهذه " المقايضة " التي عايش بعض فصولها الجزائريون خلال تسعينيات القرن الماضي .

الجزائريين والجزائريات المستطلعة آرائهم يعتقدون أن الديمقراطية ملائمة للجزائر بشكل كبير. بعد أن أُسِّرَ (80.5) من المستجوبة آرائهم على معدلات تفوق المرتبة الخامسة في السلم المتراوح بين 0 و 10 بالقول أن الديمقراطية ملائمة للجزائر. في حين لم يؤشر إلا (10.2) من المستجوبين على المراتب الأولى في السلم (بين 0 و 5) .

نفس التقييم الإيجابي نلاحظه عند الجزائريات والجزائريين المستجوبين، ليس في مدى ملائمة الديمقراطية للجزائر فقط، بل كتجربة سياسية معاشة. فقد أُسِّرَ (77.0) من المستجوبين على معدلات تتجاوز المرتبة الخامسة ضمن السلم المقترح عليهم الذي يقيس مدى ديمقراطية الجزائر (سلم من 0 إلى 10)، مقابل (15.7) لا يمنحون إلا مراتب متدنية متراوحة بين 0 و 4 .

آخر سؤال تم توجيهه للجزائريين ضمن هذا القسم الثاني، تعلق بصفات الشخص المؤهل لقيادة البلاد فكانت النتائج أن أهم صفة حددها ربع العينة في الذي يقود البلاد هي النزاهة (24.9). يليها ثلاث صفات أخرى متقاربة، هي الانفتاح على الأفكار السياسية (13.9) والعمل والجهد الكبيرين (13.8) والقدرة على الخطابة والتواصل مع الناس (13.5). ليأتي التدين

<sup>8</sup> كانت النسبة في استطلاع 2011 (55.4) التي ترى بأن هذه المقايضة غير مبررة على الإطلاق في حين كانت نسبة الذين يرون أنها مبررة بدرجة قليلة في حدود (21.0)، ليبقى عدم الحسم عاليا نسبياً كذلك مقارنة مع نفس الاستطلاع (11.3).

كصفة في المرتبة الخامسة (12.2). لتكون الصفة المطلوبة الأخيرة الخلفية العسكرية (2.3) لدى أبناء نظام سياسي سيطر فيه العسكر على منصب رئاسة الجمهورية لمدة طويلة ( بومدين 78/65/الشاذلي 92/78/زروال 99/94 /علي كافي 95/92).

### 3. المواطنة والحقوق:

تحاول أسئلة هذا القسم التعرف على الممارسات الفعلية للمواطن في المجال السياسي، بعد أن تم التعرف على النظرة التي يملكها للديمقراطية. وكان أول سؤال ضمن هذا القسم، إلى أي مدى يشعر المواطن فيه أنه يتم معاملته بالتساوي مع باقي المواطنين.

رغم أن أغلبية بارزة من الجزائريين والجزائريات المستطلعة آرائهم تشعر بدرجات متفاوتة أنه يتم التعامل معها بالتساوي ، مع باقي المواطنين حتى ولو كان ذلك بدرجات مختلفة (88.7). فإن الملاحظ أن جزائري من أربعة تقريبا منهم (24.3) يشعر بأنه يتم التعامل معه بالتساوي مع باقي المواطنين، لكن بدرجة قليلة. لتبقى نسبة الذين لا يشعرون على الإطلاق بأنهم يعاملون بالتساوي ضعيفة ( 6.2). شعور بالمساواة يبدو أنه يزداد لدى الجزائريين مع الوقت مقارنة بين الاستطلاعين (2011) و(2013)<sup>9</sup>.

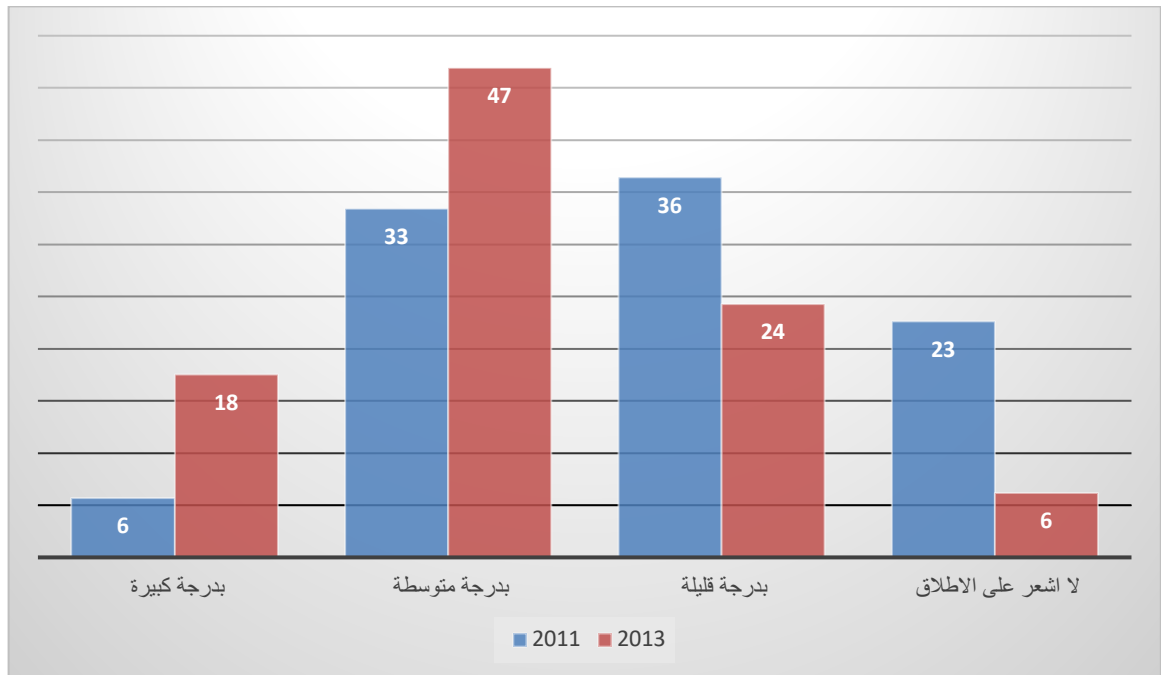


Figure 3 هل تشعر انه يتعامل التعامل معك بالتساوي كمواطن

شعور بالمساواة نجده في شكله المطلق أكثر انتشارا لدى أبناء الهضاب العليا وليس لدى أبناء الجنوب من الشباب الذين عبروا في السنوات الأخيرة عن عدم رضاهم عن حرمانهم من الشغل خاصة. وهو نفس حال الشباب الأقل سنا وذوي المستوى الأساسي من التعليم.

<sup>9</sup> كانت نسبة الذين يشعرون بأنهم يعاملون بالمساواة (75.5) في استطلاع 2011. أما الذين لا يشعرون بالمساواة فكانت في حدود (22.6) .

من التفسيرات الممكنة لهذا التناقض أن عينة سكان الجنوب تحوي زيادة على أبناء الجنوب الأصليين، السكان العاملون ذوي الحضور الديموغرافي الضعيف في الجنوب الذين يقصدون هذه الجهة للعمل، مما يجعلهم أقرب لمنطق أبناء الشمال في السلوكات والرؤى .

المواطن يجد بأنه من الصعب عليه في الجزائر الوصول إلى بالمعنى بالأمر لتقديم شكوى عندما يشعر بأن حقوقه مهضومة، فقد أجاب أكثر من نصف العينة المستجوبة ( 54.5) إن الوصول إلى المعنى بالأمر إما صعبة (25.1) أو حتى صعبة جدا (29.4). في المقابل لم يذكر إلا (1.2) أن العملية سهلة جدا أو سهلة (15.0)، مما يؤشر على الفجوة الكبيرة التي لازالت قائمة بين المواطن والإدارة بمختلف مؤسساتها حتى بعد الشروع في إصلاح الدولة والإدارة التي بادرت بها الحكومة خلال هذه السنوات الأخيرة .

رغم ذلك فإننا نلاحظ هنا كذلك تحسن في قياس صعوبة الوصول إلى المسؤولين للشكوى، بالمقارنة مع آخر استطلاع ( 2011)<sup>10</sup>. لنلاحظ هنا أن أبناء الجنوب مقارنة مع أبناء المناطق الأخرى يشعرون أن دفع شكاويهم والوصول إلى المسئول أقل صعوبة وهو نفس الإحساس الذي يملكه الإناث، عكس الشباب وذوي المستويات التعليمية العالية مقارنة بالأساسية .

رغم هذه الصعوبة التي يجدها المواطن الجزائري في الوصول إلى من يشتكي له حاله، فإنه رغم ذلك، يعتقد أن الناس يمكن أن ينتقدوا الحكومة من دون خوف (63) مقابل (27) يرون العكس. في حين نجد ما نسبته (10) لا يعرفون بالضبط شعورهم ، بعد انتقاد الحكومة ، هل سيكون الخوف أم لا.

الخوف بعد انتقاد الحكومة قل بشكل ملحوظ في الجزائر إذا صدقنا نتيجة المقارنة مع آخر استطلاع (2011). بحيث كانت نسبة الذين يشعرون بالخوف فيه تقارب (44). الخوف بعد انتقاد الحكومة نجده :

- ✓ أكثر انتشارا لدى الذكور مقارنة بالإناث
- ✓ وعند الذين يقل عمرهم عن ثلاثين سنة.
- ✓ في حين لا أهمية للتعليم والجهة كمتغير في تفسير مدى الخوف من الحكومة، بعد انتقادها في الجزائر

قد يكون من المهم بعد الوصول إلى هذه المرحلة من التحليل التعرف على نظرة الجزائري إلى السياسة ومدى اهتمامه بها. إذا صدقنا إجابات الجزائريين، نجد أنهم مهتمون بدرجات متفاوتة بالسياسة (56) حتى ولو كان في الغالب اهتماما قليلا (42.0). مقابل (43) الذين لا

<sup>10</sup> كانت نسبة من صرح أنها صعبة ( 28.3) أو صعبة جدا (38.5). في حين كانت نسبة من صرح أنها سهلة أو سهلة جدا في حدود ( 10.4)

يعيرون أي اهتمام مهما كان للسياسة وهي نسبة أكبر من الذين عبروا عن نفس الرأي في آخر استطلاع 2011 (36).

السياسة يوافق بدرجات مختلفة أغلبية الجزائريين من المستطلعة آرائهم أنها معقدة في بعض الأحيان، لدرجة أنه لا يفهم ما يحدث (80.0). مقابل أقلية بسيطة تعارض هذا الرأي (17.0). فكما زادت نسبة عدم الاهتمام بالسياسة في الجزائر يبدو أنها أصبحت أكثر تعقيدا مع الوقت وهو ما قد يكون معقولا في حالة التعددية الاضطراب التي تعيشها الساحة السياسية والجزائر على أبواب سنة الانتخابات الرئاسية، بكل ما حملته من فوضى داخل النظام السياسي خاصة، بعد الإعلان عن مرض الرئيس وغيابه الطويل عن البلد<sup>11</sup>. تعقيد السياسة الذي يحس به أبناء الجنوب أكثر من غيرهم من أبناء المناطق الأخرى والإناث مقارنة بالذكور من العينة وأخيرا أصحاب المستويات التعليمية الأساسية مقارنة مع المتوسطة والعالية، لينعدم تأثير السن كمتغير .

رغم هذه النظرة للسياسة التي تبدو للجزائري معقدة، نحاول أن نرى من أين يحصل على معلوماته السياسية عندما يحاول أن يكون على علم بالخبر السياسي .

الجدول رقم 1 الذي يبين مصادر الأخبار السياسية.

الوسيط الإعلامي	يومية	عدة مرات في الأسبوع	عدة مرات في الشهر	نادرا	لا أتابع على الإطلاق	رفض الإجابة
التلفزيون	51.8	26.7	5.2	6.4	9.7	0.2
الصحف اليومية	19.5	21.6	9.4	12.9	36.6	0.1
الصحف الأسبوعية	0.2	4.0	10.1	27.2	58.5	0.1
الإذاعات	18.4	17.8	5.5	18.9	39.3	0.1
الانترنت	4.9	13.3	6.7	14.1	60.7	0.2

يبين هذا الجدول، أن الجزائري يستقي معلوماته السياسية يوميا من التلفزيون أساسا وبدرجة أقل من الصحف اليومية والإذاعات وهو نفس الوضع الذي تمت ملاحظته في آخر استطلاع. مع التنبيه هنا أن الخارطة الإعلامية في الجزائر ولغاية اليوم لازالت تسيطر عليها كلية الإذاعات العمومية التابعة للحكومة. عكس التلفزيون الذي حصل فيه انفتاح في السنوات القليلة الماضية، بظهور قنوات خاصة. مع انعدام شبه كلي للأسبوعيات السياسية. عكس الصحافة اليومية التي تسيطر عليها من حيث العناوين والصحف القطاع الخاص. معطيات تفسر لماذا تغيب الأسبوعيات السياسية، كمصدر للمعطيات السياسية .

<sup>11</sup> كانت نسبة الذين صرحوا أن السياسية بالنسبة لهم معقدة في استطلاع 2011 في حدود (65.3)

مع الإشارة هنا لضعف الانترنت كوسيلة إعلامية لدى الجزائريات والجزائريين المستطلعة آرائهم الذين لا يلجؤون إليه يوميا إلا بنسب لا زالت ضعيفة (5.0) مقارنة بالوسائط الإعلامية الأخرى. معطى يتم تأكيده مرة أخرى في سؤال تفصيلي لمعرفة دورية استعمال الانترنت فكانت الإجابة أن (54) من العينة لا يستعملون الانترنت على الإطلاق وأن (17.0) فقط منهم يستعملونه بشكل يومي، مقابل (18.0) يستعملونه على الأقل مرة واحدة في الأسبوع و (10.0) مرة واحدة على الأقل في الشهر الواحد. معطيات تثير إشكالا حقيقيا إذا عرفنا أن نسبة المستعملين للانترنت لم تتقدم في الجزائر، بل تفهقت بشكل واضح<sup>12</sup> منذ آخر استطلاع. رغم ما يتم الترويج له من مشاريع حكومية وخاصة بعد إدخال الجيل الثالث.

الانترنت الذي يكثر استعماله يوميا من أبناء الشمال، يليهم أبناء الجنوب وليس أبناء الهضاب العليا، كما يمكن توقعه، نظرا ربما لتركز السكان في الجنوب عكس الهضاب العليا. لنلاحظ من جهة أخرى ارتباطات تبدو منطقية بين السن والتعليم ومدى استعمال الانترنت، فكلما زاد التعليم زاد استعمال الانترنت وكلما قل السن زاد استعمال الانترنت، لنلاحظ أن الذكور على العموم، أكثر استعمالا للانترنت من الإناث لاستمرارية ظاهرة مقاهي الانترنت العمومية التي قد تكون أسهل بالنسبة للذكور من الإناث، خاصة في المناطق الداخلية.

أما عن مدى استعمال الانترنت للاطلاع عن نشاطات سياسية تحصل في الجزائر، فقد أجاب جزائري واحد من ثلاثة أنهم يقومون بذلك، مقابل اثنين من ثلاثة، لا يستعملون الانترنت، على قلته، لهذا الغرض.

الاستعمال السياسي للانترنت يبقى ضعيفا كذلك لدى أعضاء العينة، عندما يتعلق الأمر بالتعبير عن الآراء السياسية ووجهات نظرهم في القضايا السياسية. فقد أجاب (13.4) فقط، من المستعملين للانترنت، على قلتهم، أنهم يستعملونه لهذا الغرض، مقابل (84.6) لا يقومون بهذا الاستعمال للانترنت. استعمال للتعرف عن نشاطات سياسية للانترنت نجده

- ✓ أكثر لدى أبناء الشمال مقارنة بمناطق جغرافية أخرى .
- ✓ والذكور أكثر من الإناث .
- ✓ في حين نلاحظ ارتباطا أكثر مع التعليم فكلما زاد التعليم زاد استعمال الانترنت لهذا الغرض .
- ✓ لنكون أخيرا أمام انعدام أي تأثير لمتغير السن كعامل تفسير لمدى استعمال الانترنت للتعرف عن النشاطات السياسية من قبل المواطنين .

<sup>12</sup> نسبة الذين صرحوا أنهم لا يستعملون إطلاقا الانترنت لم تتجاوز (35.4) في 2011 مثلا .



في حين يبقى الانترنت كوسيلة للتعرف على وجهات نظر المعارضة أعلى نسبيا منه كوسيلة تعبير عن الآراء السياسية. فقد أجاب حوالي جزائري من خمسة (19.9) أنه يستعمل الانترنت للتعرف على وجهة نظر المعارضة، مقابل (78.4)، لا تستعمله لهذا الغرض. مهما كان فالخلاصة التي تفرض نفسها أن الانترنت كوسيلة تعبير سياسي لا زالت ضعيفة لدى الجزائريين، بل يمكن أن نقول أنها تدهورت مع الوقت إذا صدقنا نتائج هذه الاستطلاعات<sup>13</sup>

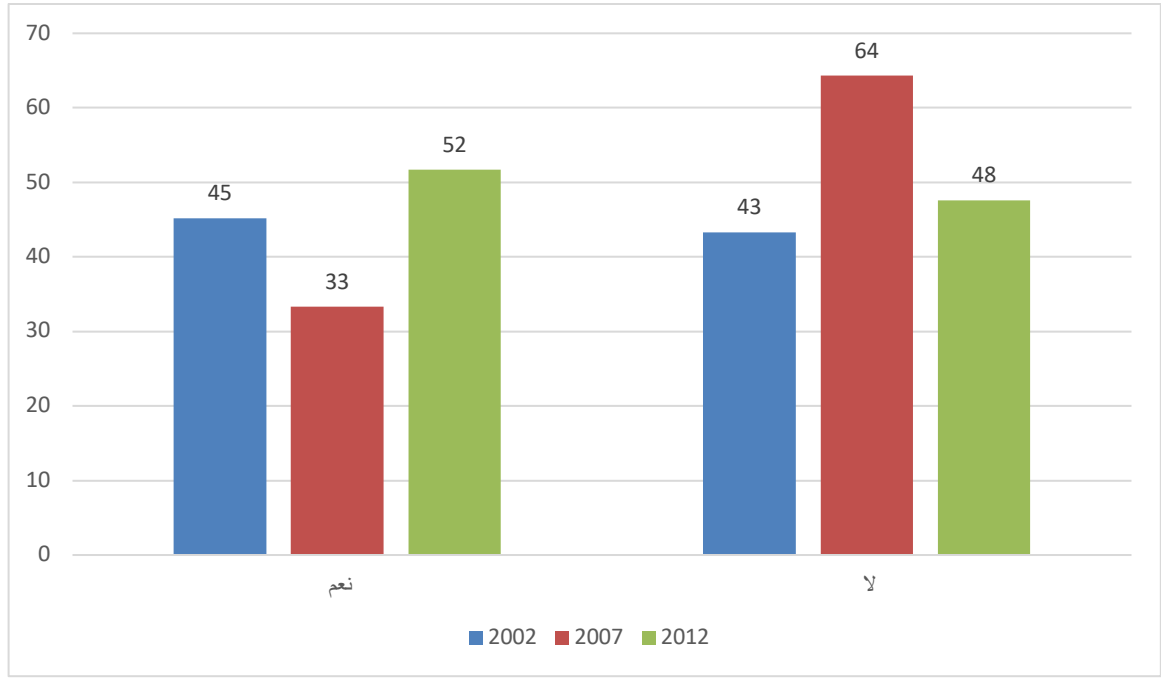
إدخال المتغيرات السوسولوجية المعروفة بين هنا كذلك

- ✓ أن أهل الجنوب أقل استعمالا للانترنت لغرض التعبير عن وجهة نظر سياسية، مقارنة بأبناء المناطق الأخرى وخاصة الشمال .
- ✓ وأن التعليم يبقى عاملا مهما لتفسير الولوج إلى الانترنت واستعمالاته بما فيها التعبير عن وجهة نظر سياسية والتعرف عن وجهة نظر المعارضة.
- ✓ وأن أكبر فئة سن (46-63) نجدها كذلك أكثر استعمالا للانترنت لهذا الغرض مما يوحي أننا أمام تفسير جيلي، قد يفسر ضعف الاهتمام بالنشاط السياسي، كما يتبين ذلك من خلال المشاركة في الانتخابات .
- ✓ نفس الشيء بالنسبة للجنس، حيثما نلاحظ استعمال أكبر للانترنت لهذه الأغراض، لدى الذكور .

إذا كان الجزائري والجزائرية ضعيفي الاستعمال للانترنت كوسيلة للتعبير السياسي، فهل يشاركون على أرض الواقع في النشاط السياسي؟ الاقتراع في آخر انتخابات تشريعية (2012) كانت من بين المؤشرات المستعملة لقياس هذا النشاط والتي تبين إن أنها لم تصوت في هذا الاقتراع<sup>14</sup>. وهي نسبة أعلى من المشاركة في انتخابات 2007 التي قاسها استطلاع 2011 (33.3). أغلبية بسيطة من الجزائريات والجزائريين قد صوتوا فيها (51.7) مقابل (47.6) أعلنت

<sup>13</sup> 60.7 من العينة لا تستعمل الانترنت كوسيلة إعلام حول القضايا السياسية في استطلاع 2013 في حين أنها كانت فقط 38.5 في استطلاع 2011. معطيات يصعب تصديقها في الوقت الذي نشاهد فيه استعمال أكبر للانترنت في حياة الجزائريين. إلا إذا افترضنا أنه حصل ابتعاد كبير عن الاهتمام بالسياسة خلال هذه الفترة.

<sup>14</sup> كانت النسبة المعلنة من قبل وزارة الداخلية للمشاركة في حدود 43.14



4 نسب المشاركة في الانتخابات والمقاطعة في الانتخابات (2012/2007/2002) Figure

الانتخابات التي لا يشارك فيها، حسب نتائج هذا الاستطلاع، أكثر أبناء الجنوب، مقارنة بأبناء المناطق الأخرى (شمال وهضاب عليا) وهو عكس ما هو شائع في الجزائر، حيثما نلاحظ دائما إعلان عن نسب مشاركة قوية جدا في الجنوب. أصحاب التعليم الثانوي كذلك نجدهم أقل مشاركة مقارنة بأصحاب التعليم الأساسي والشباب الذين يعرف عنهم نسب حضور ضعيفة في مثل هذه الاقتراعات تقليديا.

أما فيما يخص النشاطات السياسية الأخرى كحضور اجتماعات أو توقيع عرائض، فقد أكدت الإجابات ضعف المشاركة السياسية ككل لدى الجزائريين والجزائريات بحيث لم يعلن إلا (8.4) من المستجوبين عن مشاركة واحدة خلال السنوات الثلاث الماضية، مقابل (10.7) أعلنوا عن أكثر من مشاركة خلال هذه المدة. مقابل (80.3) أعلنوا أنهم لم يشاركوا على الإطلاق في أي نشاط من هذا النوع خلال هذه المدة. وهي نسبة أقل من نسب عدم المشاركة المسجلة في 2011 على سبيل المثال (83.9).

مشاركة تبدو غير متأثرة بالجهة، رغم أننا لاحظنا كما يمكن توقعه، مشاركة أقل للإناث من الذكور ومشاركة أكبر لأكثر فئة سن (63/46) تصل إلى حوالي ضعف نسبة المشاركة الوطنية. هذه الفئة العمرية التي تؤكد مرة أخرى ما يميزها كفئة جيلية، قد تكون أكثر تعودا على أدوات العمل السياسي والحزبي كالمشاركة في اجتماعات أو توقيع عرائض. عدم مشاركة كبيرة في أي نشاط سياسي، رغم أن (62.8) من الجزائريين والجزائريين المستطلعة آرائهم، يعلنون أن المواطن في الجزائر يمكن أن ينتقد الحكومة، دون خوف، كما بينا ذلك أعلاه.

اختتم القسم الثالث هذا الذي تم التعرف فيه على ممارسات المواطن السياسية الفعلية على أرض الواقع بهذا السؤال المتعلق بمدى سرعة التغيير السياسي، ما مدى موافقتك أن الإصلاح السياسي يجب أن يتم بالتدرج، بدل إجرائه بشكل فوري؟ وافق بدرجات مختلفة الجزائريين والجزائريات أن يكون الإصلاح بشكل تدريجي ( 77.8 ) في مقابل نسبة (13.6) (تعارض هذا الرأي وترى أنه يجب أن يكون فوري ومن دون تدرج. لنكتشف أخيرا أن النظرة الإصلاحية هي السائدة مع الوقت أكثر، فلم تكن على سبيل المثال الآراء الموافقة على التدرج في الإصلاح خلال استطلاع 2011 إلا (53.5). وهو ما قد يعني أن الجزائريين قد ابتعدوا نسبيا على ثقافتهم السياسية الجذرية التي لازمتهم منذ فترة طويلة وأنهم قد استفادوا من "فشلهم" في تجربتهم السياسية التي تمت في التسعينيات .

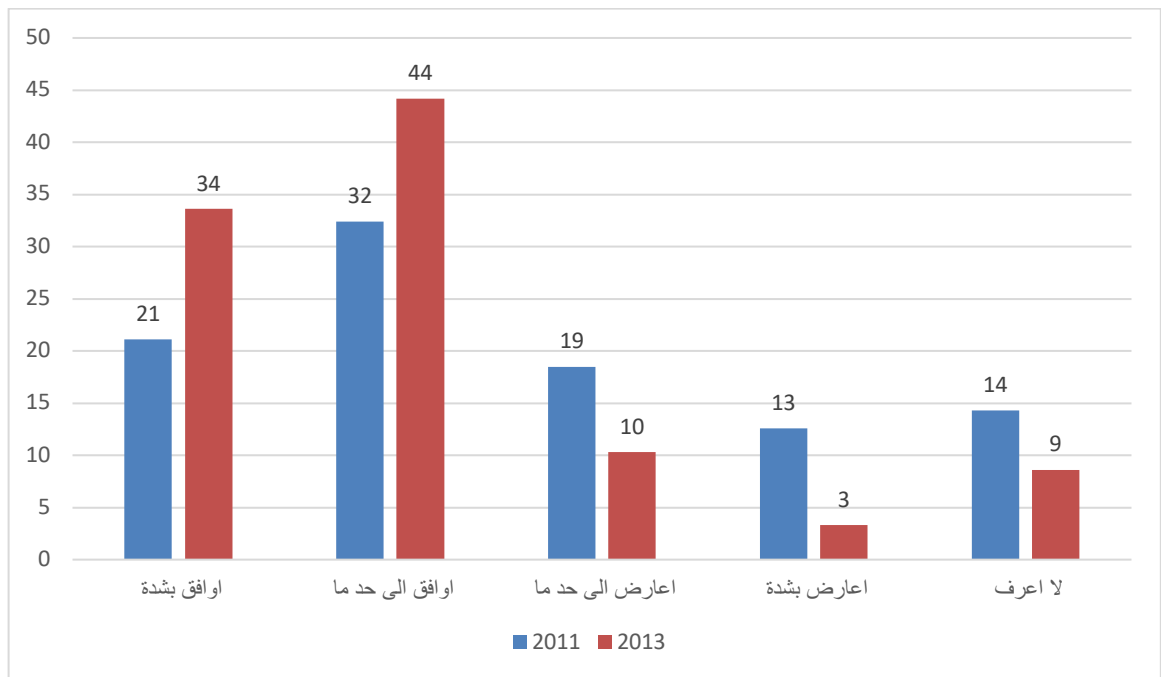


Figure 5 هل أنت موافق على أن يكون الإصلاح بالتدرج أو دفعة واحدة

إدخال أهم المتغيرات السوسولوجية على هذه المواقف يبين لنا أن:

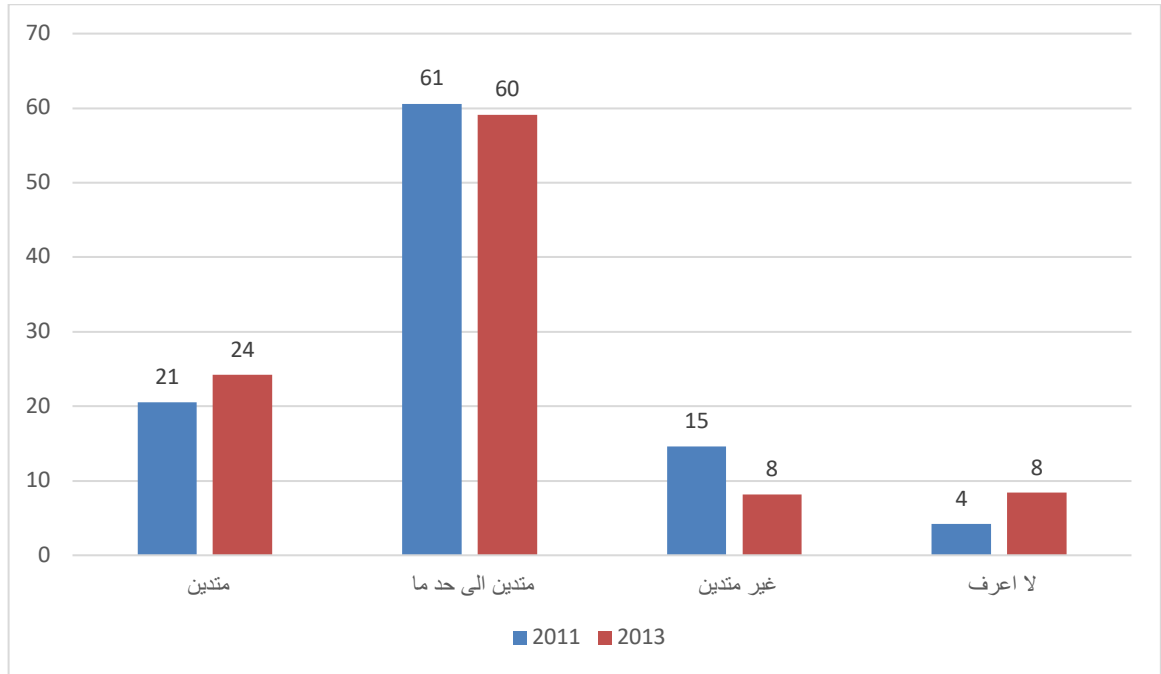
- ✓ أهل الشمال أكثر موافقة وقبولا بالتدرج في التغيير السياسي، مقارنة مع أبناء المناطق الأخرى . الشمال الذي يتمركز فيه الجزائريين كمكان للإقامة في المدن الكبرى والمتوسطة والمناطق الجبلية و الذين كانوا من المبادرين بالدخول في النشاط السياسي وراء الحركات الاجتماعية التي ميزت الجزائر، بعد الانتقال إلى التعددية في 1990 وما عرفته لاحقا من فشل وعنف لازم عملية التغيير السياسي .
- ✓ نفس الشيء بالنسبة للإناث، مقارنة بالذكر الأكثر ميلا إلى القبول بالإصلاح التدريجي .

- ✓ الارتباط بالتعليم يبدو أكثر التصاقا بحيث لاحظنا أنه كلما زاد التعليم زادت نسبة الموافقة على التدرج في الإصلاح.
- ✓ عكس السن الذي ينكسر هذا الالتصاق لغاية فئة السن الأكبر التي تبدو وعكس التوقعات أقل ميلا للقبول بالتدرج من الفئات الأصغر الأخرى.

#### 4. القيم الدينية:

تناول هذا القسم من الاستطلاع مجموعة كبيرة من أنواع الممارسات الدينية ، كسلوكات ووجهات نظر، ذات علاقة واضحة بقضايا خلافية في المجتمع الجزائري، مثل غيره من المجتمعات الإسلامية ،كعلاقة رجال الدين بالسياسة ودورهم في التشريع وكيف يحدد القيام ببعض العبادات، مثل الصلاة ،على الموقف من الناس الاجتماعية والنظرة إلى الآخر .

كان أول سؤال يطرح في هذا القسم، بهدف قياس مدى تدين الفرد من خلال تقييم ذاتي، فكانت النتيجة أن ( 24.2 ) من المستطلعة آرائهم صنفوا أنفسهم كمتدينين و(59.1 ) قالوا عن أنفسهم أنهم متدينين إلى حد ما. لنكون بهذا الشكل أمام أغلبية من المتدينين (83.3). ليصنف (8.2) من الجزائريات والجزائريات أنفسهم بأنهم غير متدينين. رفض الإجابة عن السؤال الذي نتوقع أن يتحفظ عليه بعض المستجوبين (8.4). مما يعني أن نسب التدين قد زادت مع الوقت في الجزائر لتقلص نسبة الذين وصفوا أنفسهم أنهم غير متدينين<sup>15</sup>.

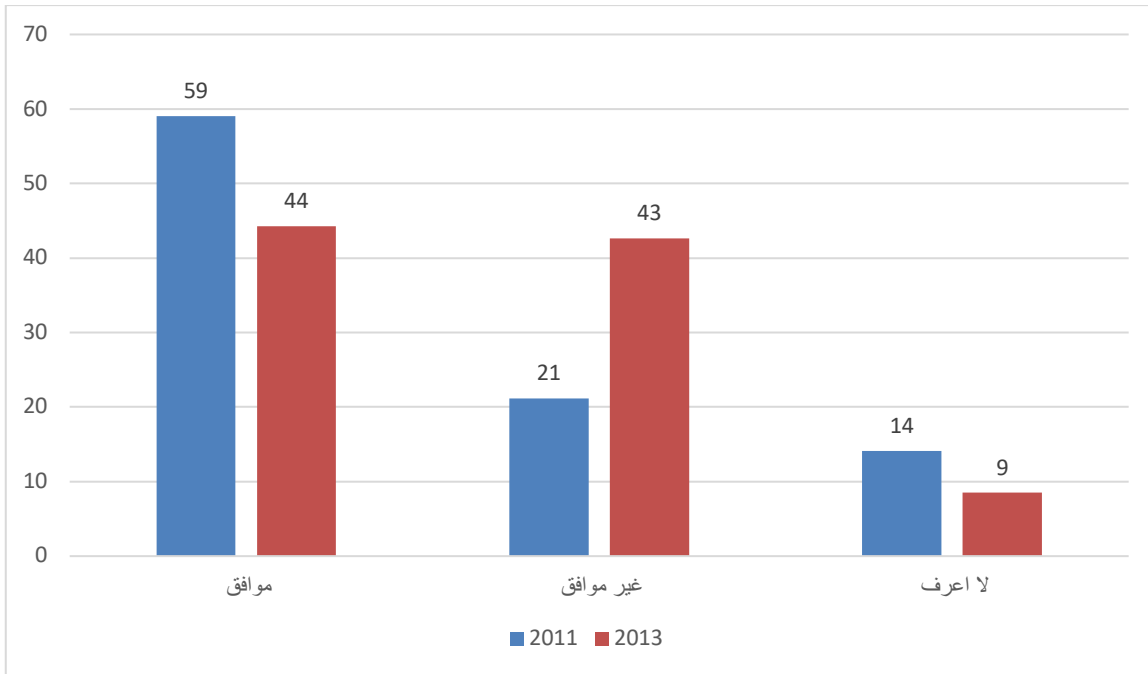


6 كيف تصنف نفسك من الناحية الدينية Figure

<sup>15</sup> نسبة المتدينين بدرجات مختلفة كانت في حدود ( 81.1 ) في 2011. في حين كانت نسبة الذين أعلنوا عدم تدينهم (14.6).

بعد عمليات الربط التي قمنا بها لبعض المتغيرات السوسولوجية المهمة وذات الدلالة لفهم أكثر لظاهرة عدم التدخين التي تقلصت مقارنة مع آخر استطلاع ، نكتشف:

- ✓ أن أبناء الشمال هم الذين تزيد عندهم نسبة عدم التدخين على تلك النسبة المعلنة وطنيا (10.0) في حين تقلص كثيرا لدى أبناء الهضاب العليا (3.5).
  - ✓ الغريب الذي يمكن ملاحظته كذلك أن لا فرق بين نسب عدم التدخين بين الذكور (8.2) والإناث (8.4).
  - ✓ وأن عدم التدخين مرتبط أكثر بأصحاب المستويات الثانوية مقارنة مع أصحاب التعليم الأساسي.
  - ✓ وأخيرا أن عدم التدخين ، بعد ربطه بمتغير السن، نلاحظ أن أكبر فئة تعلن عن عدم تدينها هي تلك التي يقل عمرها عن 30 سنة. مما يجعلنا نتساءل عن ذلك الربط الذي حصل في مجتمعاتنا بين صعود موجة التدخين والشباب .
- عند سؤال أعضاء العينة حول مدى الموافقة أو المعارضة على اعتبار الممارسات الدينية كممارسات شخصية يجب تمييزها عن الحياة الاجتماعية والسياسية ، كانت المفاجأة أن أغلبية بسيطة من العينة توافق بدرجات متفاوتة على هذا الرأي (44.3)، مقابل (42.6) ترى العكس وتعارض هذا الفصل بين الممارسات الدينية والحياة الاجتماعية والسياسية. في حين قال (8.5) أنه لا يعرف، ورفض الإجابة عن هذا السؤال (4.6).



7 هل ترى أن الممارسات الدينية هي ممارسات شخصية لا علاقة لها بالقضايا العامة Figure

هذا الفصل بين القضايا الدينية والدينية يوافق عليه بدرجة أكبر من المعدل الوطني أبناء الجنوب (53.0) الذين عرف عنهم نوع من التدخين الشعبي المرتبط بالزوايا والبعيد عما

عرف من أشكال تدين مرتبط بالسياسة في العقود الأخيرة. ليؤكد مرة أخرى الشباب الأقل من ثلاثين سنة تميزهم عن فئات السن الأخرى بقبول فكرة الفصل بين القضايا الدينية والدينية (50.0). عكس ما هو رائج عن تدين هذه الفئة الشبابية .

في سؤال آخر لقياس مكانة الدين لدى الفرد كان هذا السؤال المتعلق بحقوق الأقليات الدينية في بلد مسلم والذي جاء بهذه الصيغة، هل ترى أن الحقوق السياسية لغير المسلمين، يجب أن تكون أقل في بلد مسلم؟ (46.4) من المستجوبين وافقوا بدرجات مختلفة على هذا الرأي الذي يحدد حقوق المواطنة على أساس الدين، في حين رفضه (41.3) بدرجات متفاوتة. وقال (8.8) أنه لا يعرف ورفض الإجابة عن هذا السؤال (2.4) الذي بدأ يطرح نفسه على الجزائريين ولم يعد "سؤالاً نظرياً"، بعد حالات التنصير التي مست أوساط جزائرية في مناطق مختلفة من التراب الجزائري ومن مختلف الأوساط الاجتماعية، نتيجة عمل تبشيري قامت به كنائس بروتستنتية في الغالب هذه السنوات الأخيرة. زيادة على الأقلية المسيحية التاريخية التابعة للكنيسة الكاثوليكية .

الموافقة بدرجات متفاوتة على هذا الرأي السالب لحرية المواطنين من ديانات أخرى الذي نجده أكثر وضوحاً لدى

✓ أبناء الشمال الذين تصل نسبة الموافقين عليه بدرجات متفاوتة إلى (81.9)  
✓ في حين لا يتأثر هذا الموقف العام الذي عبرت عنه العينة مهما كانت الارتباطات. علماً بأن الشمال الذي يمثل العمق البشري للجزائر هو الذي عرف حالات التنصير التي حصلت في السنوات الأخيرة .

من جانب آخر طرح هذا السؤال على أعضاء العينة و يتعلق هذه المرة بمسألة الحجاب. ما مدى موافقتك على الرأي القائل بأن على المرأة ارتداء ملابس محتشمة، من دون ضرورة للحجاب. جزائريين اثنين تقريباً من ثلاثة (59.7) كانا موافقين بدرجات متفاوتة على هذا الرأي. في حين عارضه بدرجات مختلفة جزائري من ثلاثة تقريباً. (31.8)، مما قد يؤكد فعلاً أن مسألة الحجاب في المجتمع الجزائري، بعد مرحلة انتشاره الواسع لم تعد بنفس الإثارة التي كانت عليها عندما ظهر الحجاب، في الشارع الجزائري، في منتصف الثمانيات<sup>16</sup> .

لنلاحظ هنا كذلك:

✓ تميز أبناء الجنوب بمواقفهم المؤيدة لهذا الرأي الذي لا يلزم على المرأة الحجاب مادام كانت مرتدية لملابس محتشمة (67.3) . منطقة الجنوب التي يتميز لباس

<sup>16</sup> يتأكد هذا بمقارنة نتائج استطلاع 2011 التي كانت نسبة الذين يوافقون على أن الحجاب غير ضروري إذا كانت المرأة بلباس محتشم (49.5).

المرأة فيها بطابع تقليدي لم تتخلى عنه لصالح الحجاب الذي ظهر في المناطق الشمالية.

✓ الإناث كن أكثر موافقة من الذكور على هذا الرأي  
✓ والشباب من الذين نقل أعمارهم عن الثلاثين سنة، يؤكدون المواقف التي عبروا عنها ضمن هذا الاستطلاع والتميزة بالابتعاد عن الصورة النمطية التي تربطهم بتدين أكثر مقارنة مع الفئات الأكبر .

دائما وفي نفس السياق اعتبر (77.1) 17 من المستجوبين، عدم الصلاة عائقا بدرجات مختلفة أمام الموافقة على زواج احد الأقرباء المباشرين ( الأخ /الأخت /الإبن / الإبنة). في حين لا يشكل عدم الصلاة أي عائق أمام ( 17.9 ) فقط من المستجوبين. مما يمنح الصلاة أهمية كبيرة في مجتمع لم يكن يعر الصلاة لوقت ليس بالبعيد أهمية كبيرة كعبادة ،عكس الصيام مثلا، لأسباب تاريخية مرتبطة بالظاهرة الاستعمارية .

الغريب أن أبناء الجنوب الذين كانوا أكثر مواظبة على الصلاة تقليديا هم الذين ترتفع لديهم نسبة من يرى أن عدم الصلاة ليست عائقا أمام الزواج بالأهل. أم أن انتشار الصلاة لا يجعلها مقياس مهم للحكم على الناس في هذه المنطقة .هذا ما قد توحى به الإجابة. لكن الأغرب يبقى موقف الفئة العمرية للأقل من 30 سنة التي تتميز هنا كذلك بموقفها المشابه لأهل الجنوب الذي لا يمنح قيمة كبيرة للصلاة في الحكم على الناس. لتتعدم تماما تأثيرات المتغيرات السوسولوجية الأخرى كالسن والتعليم والجنس.

للتأكد من علاقة رجال الدين بالسياسة طرح ضمن هذا السبر سؤاليين، الأول طرح بهذا الشكل، ما مدى معارضتك /موافقتك على العبارة التالية: يجب أن يؤثر رجال الدين على قرارات الحكومة. فكانت الأجوبة بالإيجاب بنسبة (27.5) منها (3.1) فقط موافقة جدا. في حين عارض بدرجات متفاوتة (56.8) 18 من المستطلعة آرائهم تأثير رجال الدين على الحكومة منهم (15.5) عبر عن معارضة شديدة. في حين كانت نسبة الذين صرحوا أنهم لا يعرفون (11.2).

لم نلاحظ ونحن نقوم بعملية ربط بين مجمل المتغيرات أي تغييرات جديدة في موقف العينة الراض بدرجات متفاوتة لتدخل رجال الدين في التأثير على سياسات الحكومة باستثناء ما ميز موقف الشباب ( الأقل من 30 سنة ) الذي يتميز بمستوى رفض أكثر (62.0) عن المعدل الوطني . مما يؤكد ما لاحظناه لدى هذه الفئة العمرية من مواقف بعيدة عن الصورة النمطية

17 كانت النسبة أعلى للمعترضين على زواج احد أقاربهم من غير المصلي ( 83.8 ) في استطلاع 2011.

18 لم تتغير كثيرا نسبة المعارضين مقارنة مع استطلاع 2011 التي كانت فيه (59.8)

التي تحاول أن تربطها أكثر بظاهرة التدين التي برزت في المجتمع الجزائري خلال العقود الأخيرة .

الإجابة على هذا السؤال المشابه الذي يتكلم هذه المرة عن هل يؤثر رجال الدين على تصويت المواطنين كانت بالموافقة بدرجات متفاوتة (78.0) على ألا يؤثر رجال الدين على تصويت المواطنين في الانتخابات السياسية. في حين لم يعارض هذا إلا (11.2) وقال (6.5) أنهم لا يملكون موقفا واضحا من القضية المطروحة. إجابات تؤكد أن نسبة عالية من المواطنين الجزائريين المستطلعة آرائهم تفصل بشكل واضح بين العمل السياسي ورجل الدين . علما بأن السؤال لا يوضح بشكل كافي هل المقصود رجل الدين المحلي المرتبط بالمؤسسة الدينية الرسمية الذي يشكو من منافسة كبيرة لرجل الدين " دولي " يؤثر عن طريق الفضائية والكتاب من بعيد أ، وحتى رجل الدين المرتبط بالعمل السياسي الحزبي داخل ما يسمى بظاهرة الإسلام السياسي. بغض النظر عن هذه الملاحظات ، تميز أهل الشمال أكثر في مواقفهم المنادية بعدم تدخل رجل الدين في التأثير على تصويت المواطن ( 83.8) والشباب الأقل من ثلاثين سنة بشكل نسبي ( 81.3). ما عدا ذلك فإن المتغيرات الأخرى تبقى من دون تأثير على الموقف المعارض العام الذي أبدته العينة الجزائرية من تدخل رجل الدين في التأثير على تصويت المواطنين.

مواقف تتجه نحو نوع من الفصل بين الدين والسياسة لدى المواطن الجزائري تتأكد مرة وهم يجيبون عن هذا السؤال الذي طرح عليهم لمعرفة رأيهم في أن تسن الحكومة ومجلس النواب، حسب رغبات الناس . حيث وافقت أغلبية بسيطة بدرجات متفاوتة (50.4) على هذا الرأي، وعارضه (39.3) من العينة. في حين أعلن حوالي عشرة بالمائة من المستجوبين عن عدم املاكهم لموقف واضح من القضية المطروحة ( 9.1). مع العلم أن الموافقة كانت أكبر على هذا الرأي القائل بالتشريع حسب رغبات الناس في استطلاع 2011 (60.3). مما قد يؤكد كما توحى به بعض الإجابات ضمن هذا القسم أن "تدين " الجزائريين في ارتفاع أكثر.

موقف لم يتأثر كثيرا بعد إدخال التغيرات السوسولوجية الكلاسيكية باستثناء ذلك الميل البسيط لتأييد أكثر نجده لدى أبناء الهضاب العليا والشباب الأقل من ثلاثين سنة الذين يؤكدون الاتجاهات التي أظهرها حتى الآن في الدفاع عن مواقف أكثر استقلالية للسياسي عن الديني .

قد يكون الغموض/التقديس الذي لا زال يحظى به مفهوم " الشريعة " لدى الجزائريين هو الذي جعل نسبة المجيبين على هذا السؤال. هل أنت موافق /معارض على أن تسن الحكومة ومجلس النواب القوانين حسب الشريعة الإسلامية لتكون بالموافقة بنسبة عالية)



76.3)<sup>19</sup>، رغم استمرار نسبة صغيرة في معارضتها (12). وإعلان (9.6) على عدم تمكنهم من الوصول إلى رأي حاسم في الأمر، كما كان دائما الأمر بالنسبة لهذه القضايا الحساسة .

رغم صعوبة الإجابة على هذا السؤال... هل يجب على الحكومة ومجلس النواب سن قوانين حسب رغبات المواطنين في بعض المواضيع وحسب الشريعة الإسلامية في بعض المواضيع الأخرى، كان جوابهم بالموافقة (59.7) ومعارضة (29) وعدم إبداء الرأي بنفس النسبة تقريبا (9.1) الجزائريين الذين لا يوافقون رغم ذلك على أن الديمقراطية تتعارض مع تعاليم الإسلام إلا بنسبة (23.6) في حين عارض هذا الرأي أغلبية واضحة، متكون من جزائريين اثنين، من مجموع ثلاثة (63.9).

آخر سؤال ضمن هذا القسم المخصص لمعرفة القيم الدينية طرح على الجزائريين بهذا الشكل. إذا كان هناك يناصب وأتيحت لك فرصة المشاركة، هل ستشتري بطاقة. أعلى نسبة إجابات كانت تلك التي جاء فيها: إنني أرفض المشاركة من حيث المبدأ (49.6). في حين حازت الإجابة الثانية من حيث الأهمية التي جاءت على هذا الشكل... لن أشارك لأنني لن أربح ولا أريد أن أضيع نقودي (23.0). أما الذين أعلنوا بكل وضوح أنهم سيشترون بطاقة بـ (18.5).

التدقيق في الفئة التي تعارض من حيث المبدأ شراء ورقة يناصب إذا افترضنا أنه الموقف الأكثر قربا للمواقف الدينية، يبين أن أهل الجنوب هم الأقل مبدئية مقارنة مع أبناء جهات أخرى باستثناء هذا فإن موقف العينة الجزائرية لا يتغير بشكل ملفت للنظر، بعد إدخال المتغيرات المتعارف عليها، في هذا التقديم .

## 5. دور المرأة في المجتمع :

عندما سئل الجزائريين عن مدى موافقتهم /معارضتهم لعمل المرأة المتزوجة خارج المنزل، كانت نسبة الموافقين بشدة (34.5) والموافقين (52.6)، مما يعني أن هناك أغلبية واضحة توافق بدرجات متفاوتة على خروج المرأة المتزوجة للعمل، خارج المنزل (87.1)، فلم يعارض بدرجات متفاوتة عمل المرأة خارج المنزل إلا (12.6) منهم فقط (3.3) معارضة شديدة. الملاحظة الميدانية وتوجهات سوق العمالة النسوية هذه السنوات الأخيرة تؤكد هذه الاتجاهات التي عبرت عنها عينة المستجوبين، فقد أصبح المجتمع الجزائري أكثر قبولا لخروج المرأة للعمل، حتى وإن كانت غير مؤهلة، كما كان في السابق، كما يمكن استشفافه بمقارنة مع نتائج استطلاع 2011 الذي كانت فيه نسبة المعارضين في حدود (31.2). نتائج الاستطلاع التي تظهر بهذا الشكل، بعد إدخال المتغيرات المستعملة في هذا التقرير .

<sup>19</sup> الموافقة على هذا الرأي كانت اقل بقليل في استطلاع 2011 (66.9).

✓ أهل الجنوب الذين يقل عندهم أصلا كمجتمع محلي، خروج المرأة للعمل المأجور خارج المنزل. وكما هو متوقع كانت معارضتهم أشد لخروج المرأة للعمل خارج المنزل بنسبة تكاد تكون مضاعفة للنسبة الوطنية ( 23.8).

✓ بالطبع وكما يمكن توقعه المرأة نجدها أكثر تأييدا لعمل المرأة من الرجل، بحيث وصل معدل الرجال المعادين لخروج المرأة للعمل إلى (18.1) ولم تتجاوز هذه النسبة ( 6.7 ) عند النساء .

✓ أصحاب المستويات الأساسية لاحظنا عليهم كذلك مواقف أكثر عداء لعمل المرأة مقارنة بأصحاب التعليم الثانوي .

✓ لنكون أمام علاقة أكثر وضوحا بين السن والموقف من عمل المرأة، فكلما زاد السن ارتفعت معدلات معاداة عمل المرأة في الجزائر.

نفس المواقف المؤيدة لدراسة البنات نجدها لدى العينة من المستجوبين الذين يعارضون بنسبة عالية جدا الرأي القائل أن التعليم الجامعي أهم للذكور من البنات (93.7). مقابل أقلية بسيطة (4.4) توافق عليه.

يختلف الأمر عندما يتعلق الأمر بالنسبة لتولي المرأة للقيادة السياسية عندما طرح هذا السؤال، هل تعتقد بصفة عامة أن الرجال أفضل من النساء في تولي القيادة السياسية. فقد أجاب جزائري من اثنين أنهم موافقون بدرجات متفاوتة مع هذا الرأي (66.6) الذي يساير الثقافة الذكورية السائدة اجتماعيا رغم القفزة التي حققتها المرأة الجزائرية في بعض الميادين القيادية كالقضاء على سبيل المثال<sup>20</sup>، مقابل جزائري واحد من ثلاثة ( 33.5)، يعلن معارضته بدرجات متفاوتة لهذا الرأي، في مجتمع أصبح ترشح المرأة فيه إلى الرئاسة من الأمور العادية وتحل فيه سبع نساء مناصب وزارية (2014) وتصل فيه نسبة النساء في البرلمان إلى (31.6).

## 6. الموقف من المؤسسات العامة والثقة في فعاليتها:

تم طرح مجموعة من الأسئلة على أعضاء العينة الجزائرية، لقياس مدى الثقة في بعض المؤسسات العامة وتقييم فعاليتها التي قمنا بتلخيص الإجابات عنها في هذا الجدول المركب الذي يعطينا تفاصيل موقف العينة المستجوبة من الثقة في المؤسسات المذكورة.

الجدول رقم 2: الذي يقيس مدى الثقة في المؤسسات الاجتماعية

المؤسسة	ثقة كبيرة	ثقة متوسطة	ثقة قليلة	لا ثقة على الإطلاق	لا اعرف	رفض الإجابة
الحكومة	20.5	49.2	19.5	8.2	1.9	0.7

<sup>20</sup> أكثر من ثلث القضاة في الجزائر نساء .

0.7	4.2	27.3	27.3	32.3	8.2	مجلس النواب
0.2	0.4	2.9	6.7	48.4	41.4	الامن الوطني
0.2	1.4	2.1	6.2	32.5	57.5	الجيش
0.7	8.4	16.5	23.9	37.2	13.3	مؤسسات المجتمع المدني
2.0	5.6	22.5	18.0	36.7	15.2	رجال الدين

كما يلاحظ بشكل جلي من إجابات الجزائريات والجزائريات أن المؤسسة الأمنية تأتي على رأس المؤسسات التي تحظى بثقتهم بشكل واضح، بحيث أغلبية واضحة (96.5) تعلن ثقتها فيها بدرجات متفاوتة. مقابل (2.9) فقط من المستجوبين، يعلنون أنهم لا يثقون في الأمن العام بشكل مطلق.

مؤسسة الجيش تحظى بنفس نسبة الثقة تقريبا بنسبة تصل إلى (96.2) بحيث لا يثق في هذه المؤسسة المركزية للدولة الجزائرية إلا (2.1). الحكومة هي الأخرى وعكس كل التوقعات تحظى بثقة كبيرة في عيون الجزائريات والجزائريين المستطلعة آرائهم في هذا السبر (89.2)، بحيث لا يعلن إلا (8.2) على عدم ثقتهم المطلقة فيها .

المؤسسة الرابعة التي تحظى بثقة الجزائريين أكثر هي مؤسسات المجتمع المدني التي يقول عنها المواطنون المستطلعة آرائهم أنهم يثقون فيها بدرجات متفاوتة في حدود (74.4) مقابل (16.5) يعبرون عن عدم ثقتهم المطلقة فيها. رغم أننا كما نرى في الجدول يمكن أن نلاحظ نسبة مرتفعة نسبيا من الذين كانوا مترددين في الحكم على مجلس النواب بالمقارنة مع المؤسسات الأخرى التي كانت أحكامهم عليها أقل ترددا .

مجلس النواب ورغم كل ما يقال حول شروط انتخابه وتسييره اليومي الذي يظهر فيه كمؤسسة تحت هيمنة الهيئة التنفيذية التي تبادر على حساب البرلمان باقتراح القوانين، فإن الجزائريين لا زالوا يمنحونه ثقتهم بشكل واضح بدرجات متفاوتة (67.8) حتى ولو كان الأمر أقل من الثقة الممنوحة للجيش والأمن العام بحيث أن الذين لا يثقون مطلقا في حالة البرلمان وصلت إلى أكثر من جزائري واحد من أربعة (27.3).

أخيرا فإن رجال الدين يحظون هم الآخرين بمستوى ثقة عالية إذا عرفنا أن (69.9) من المواطنين المستطلعة آرائهم يعلنون أنهم يثقون فيهم بدرجات متفاوتة مقابل (22.5) فقط يعلنون عن عدم ثقتهم المطلقة فيهم .

مقارنة بسيطة مع معطيات استطلاع (2011) تبين بشكل لا غبار عليه أن ثقة الجزائريين قد زادت بشكل ملفت في مؤسساتهم كلها، وخاصة الحكومة<sup>21</sup>.

هل الثقة تعني الفعالية من وجهة نظر المواطنين المستطلعة آرائهم؟. الجدول التالي يمنحنا معطيات عن آراء المواطنين فيما يتعلق بفاعلية أداء بعض المؤسسات .

الجدول رقم 3 الذي يقيس مدى فعالية المؤسسات .

المؤسسة	جيدة جدا	جيدة	ليست جيدة ولا سيئة	سيئة	سيئة جدا	لا اعرف
الحكومة	5.4	34.6	43.0	9.7	5.3	1.2
الشرطة	11.7	43.8	34.1	6.2	3.3	0.9
البرلمان	1.7	18.1	36.5	21.1	14.3	7.5
القضاء	3.8	31.3	43.9	11.2	5.1	4.4

إذا صرفنا النظر عن الإجابة التي لا تحكم على هذه المؤسسات، فلا توصفها بأنها سيئة أو جيدة، يتبين لنا بوضوح أن الأداء الجيد مرتبط في ذهن الجزائريين في المقام الأول بمؤسسة الشرطة ( 55.5 ) كأداء جيد أو جيد جدا، تليها الحكومة (40.0) والقضاء (35.1) وفي آخر الترتيب البرلمان ( 19.8). في المقابل، نجد التقييم السيئ والسيئ جدا مرتبط أكثر بالبرلمان ( 35.4 ) يليه بدرجة أقل القضاء (16.3) والحكومة ( 14.9 ) وأخيرا الشرطة التي لا يقيمها سلبيا إلا (9.5). نسب تعني أن هناك ارتباط واضح بين الثقة والأداء في عيون الجزائريين وهم يقيمون مؤسساتهم العامة .

للتأكد من مدى رضا الجزائريين على حكومتهم طرح هذا السؤال لقياس هذا الرضا على مقياس من 1 إلى 10 . بعد أن تبين لنا من خلال الإجابات السابقة أن الحكومة تحظى بثقة معقولة جدا، بعد الشرطة والجيش. إجابات الجزائريين أكدت الموقف الايجابي من الحكومة، فنسبة الجزائريين الذين منحوا الحكومة الموقع الخامس ضمن السلم (23.4) من العينة و(16.4)منحواها الموقع السادس و(13.2) الموقع الثامن و(11.3) الموقع الثامن، لتقل نسبة الراضون عن الحكومة بوضعها في الموقع التاسع إلا (5.4) وأخيرا (2.0) فقط الذين صرحوا أنهم راضون عنها تماما.

إن هذا التقييم الايجابي عموما للحكومة ومؤسسات الدولة الأخرى، لم يمنع الجزائريين والجزائريات من التصريح بأن الفساد أكبر الآن مما كان عليه قبل عامين ( 30.6 ) أو مثلما كان عليه من عامين (36.5) . في حين لم يصرح إلا ( 21.3 ) بأن الفساد أقل في الجزائر،

<sup>21</sup> على سبيل المثال تقلصت عدم الثقة في الحكومة من (32.6) في استطلاع 2011 إلى (12). فقط في استطلاع 2013 نفس الشيء بالنسبة للجيش التي تقلصت نسبة عدم الذين لا يتقنون مطلقا فيه من (18.5) إلى (2.1) فقط

مما كان عليه منذ سنتين. في حين صرح ( 11.5 ) أنه لا يعرف أن كان الفساد قد زاد أو تقلص أو بقي كما كان منذ عامين.

نفس العينة من الجزائريين الذين يعتقدون بنسبة عالية أن الوظائف في البلد، تمنح بشكل كبير بالواسطة (48.9) مقابل الذين يصرحون أنها أحيانا تتم بواسطة ( 42.8 ) مما يعني أن (91.7) من العينة تعتقد أن هناك واسطة. مقابل أقلية بسيطة (6.2) فقط ترى أنها تمنح من دون واسطة. المقارنة مع نتائج استطلاع (2011) تبين الذين يعتقدون بدرجات متفاوتة أن هناك واسطة في الحصول على وظيفة كأحد أشكال الفساد قد زادت فعلا ولو بشكل طفيف (88.1).

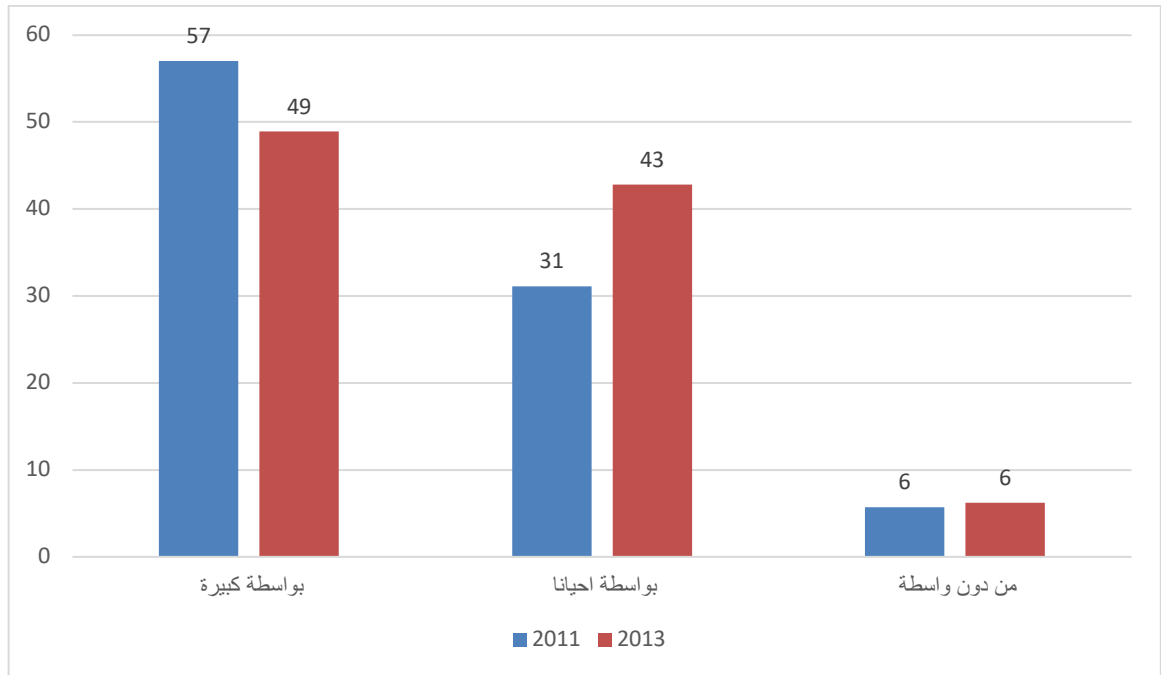


Figure... 8 هل تعتقد أن الحصول على وظيفة يتم

إدخال المتغيرات المستعملة في هذا التقرير لم تبين تحولات مهمة في نتائج الآراء المعبر عنها باستثناء تلك النقدية الأقل الملاحظة لدى الكبار في السن الذين نجدهم الأقل في القول أن الوظائف تتم بواسطة ( 81.4 ) والأغرب أن أبناء الجنوب لم يطرحوا قضية الواسطة في منح مناصب العمل وهي القضية التي كانت على رأس مطالب حركة احتجاجية واسعة قام بها شباب المنطقة خلال سنة إجراء الاستطلاع .

آخر سؤال ضمن هذا القسم السادس الذي حاولنا التعرف فيه على تقييم مدى الثقة في المؤسسات وفعاليتها طرح لمعرفة آراء المواطنين في نزاهة آخر انتخابات تشريعية في الجزائر (2012). أعلى نسبة من ضمن المستطلعة آرائهم كانت إجابتهم أن الانتخابات كانت

نزيهة وحره مع وجود بعض الاختراقات الثانوية (36.8). مقابل (12.2) الذين يرون أنها فعلا كانت نزيهة وحره مع وجود اختراقات جوهريه. على طرفي النقيض نجد من يرى من أعضاء العينة أن الانتخابات تميزت بنزاهتها المطلقة (11.1)مقابل (19.4)يرى العكس تماما أنها لم تكن لا حره ولا نزيهة. ليبقى (19.8)من دون رأي وهي من النسب العاليه التي لا تعبر عن رأي واضح في تقييم الانتخابات التي لم تنجح حتى الآن في إقناع الجزائريين بأنها وسيلة فعليه للتداول على السلطة<sup>22</sup>.

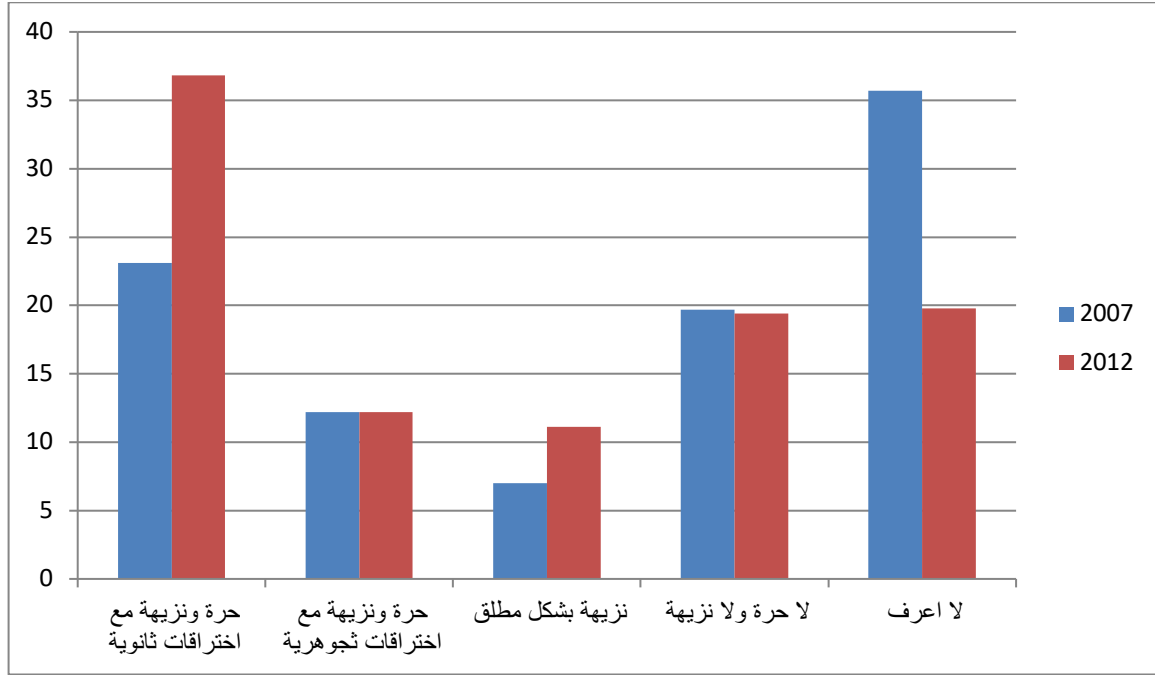


Figure 9 كيف تقيم نزاهة الانتخابات التشريعية

مقارنة بسيطة مع آخر استطلاع تم في 2011 يبين أنه لا جديد جوهري على موقف العينة من الجزائريين من آخر انتخابات (2012)، مقارنة بانتخابات (2007). باستثناء ارتفاع طفيف في الذين يعتقدون أنها انتخابات حره ونزيهة بشكل مطلق الذي كان في حدود (7.0) ووصل إلى (11.1) في آخر استطلاع.

إدخال المتغيرات السوسولوجية على هذه الإجابات للتدقيق أكثر يبين:

- ✓ أن أبناء الهضاب العليا هم الأكثر نقديه بـ (32.6) من الآراء التي ترى أن الانتخابات لم تكن لا نزيهة ولا حره .
- ✓ أن الذكور أكثر نقديه من الإناث (23.0).

<sup>22</sup> مقارنة باستطلاع 2011 تقلصت نسبة الذين صرحوا أنهم من دون رأي في قضايا الانتخابات من (35.7) إلى (19.8) ، دون أن تتغير المواقف الأخرى من الانتخابات على العموم .

✓ أن أصحاب المستويات الثانوية أكثر نقدياً من أصحاب المستويات الأساسية، مما يؤكد تلك العلاقة التي لاحظناها أكثر من مرة في القوة التفسيرية للمستوى التعليمي

✓ أخيراً فيما يتعلق بمتغير السن حيثما تلاحظ أنه كلما صغر سن المستجوب زادت مواقفه النقدية من الانتخابات.

## 7. العرب والقضايا الدولية

خصص القسم السابع من هذا الاستطلاع كليا للتعرف على مواقف الجزائريين والجزائريات على بعض القضايا المتعلقة بالإصلاح في العالم العربي والقضية الفلسطينية والموقف من السياسة الأمريكية في المنطقة. وقد طرح أول سؤال بهذا الشكل، يفسر بعض الناس عدم تطور العالم العربي، مقارنة مع مناطق أخرى من العالم، إلى عوامل خارجية وأخرى داخلية. من وجهة نظرك أيهما أهم، لتفسير عدم تطور العالم العربي؟.

كانت الإجابة أن العوامل الخارجية هي الأهم في تفسير الحالة التي يوجد عليها العالم العربي (25.0)، مقابل (11.7) من العينة التي ترى أن العوامل الداخلية أهم في تفسير حالة العالم العربي. لكن تبقى أغلبية العينة التي ترى أن العوامل الداخلية والخارجية مجتمعة هي سبب الحالة التي يوجد عليها العالم العربي (54.7)، مقارنة بمناطق أخرى من العالم وهي نفس النسبة تقريبا التي رأت نفس الشيء في استطلاع 2011. مقابل (7.8) لم يحسم في أمره وقال أنه لا يعرف.

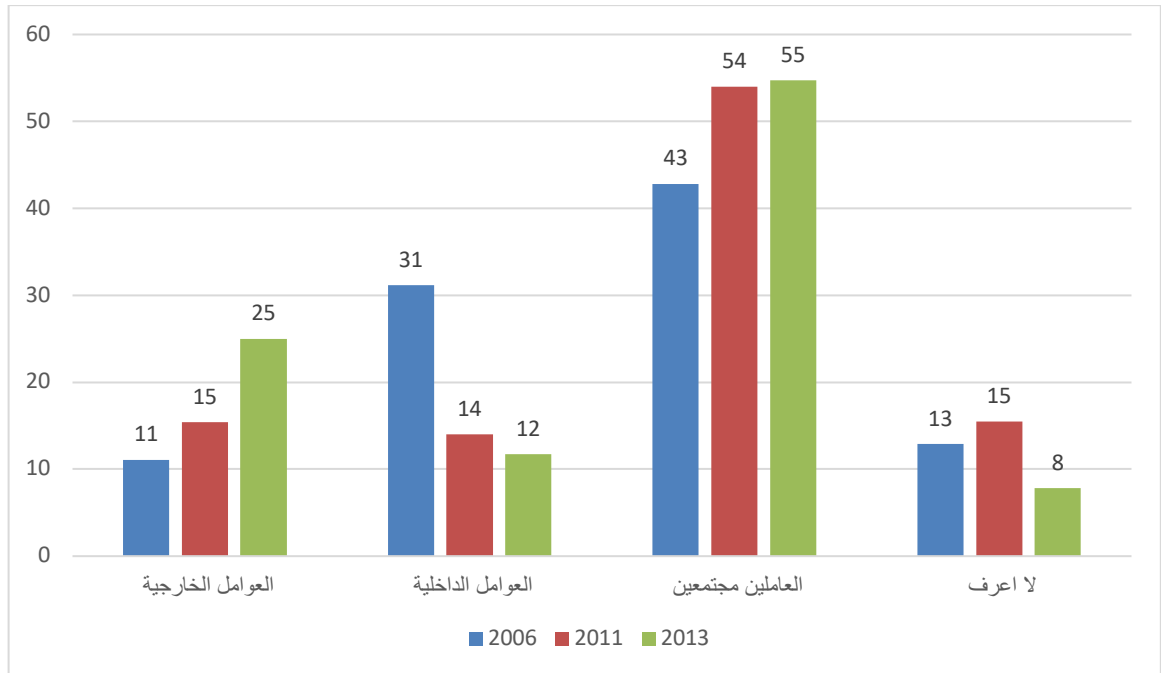


Figure 10 العوامل التي تجعل العالم العربي في حالته الراهنة هي ...

علما بأن ربط هذه الإجابات بالمتغيرات المستعملة في هذا التقرير يبين أن:

- ✓ أهل الجنوب هم الأكثر ميلا، مقارنة مع أبناء المناطق الأخرى، للقول أن العوامل الداخلية هي السبب في الحالة التي يوجد عليها العالم العربي .
- ✓ وهو نفس موقف الإناث مقارنة بالذكور .
- ✓ في حين يركز أبناء الشمال على العوامل الخارجية أكثر .
- ✓ وهو ما يميل إليه أصحاب التعليم الثانوي مقارنة مع أصحاب التعليم الأساسي .

المطالب الخارجية بالإصلاح الصادرة عن الولايات المتحدة الأمريكية كانت مجالا لطرح سؤال عن الجزائريين الذي رأى الأغلبية الساحقة منهم أنها مرفوضة لأنها مضرّة بالمصالح الوطنية (46.5) أو مرفوضة من حيث المبدأ (33.9). في حين وافقت عليها أقلية (0.8) أو قبلتها بشروط (2310.9).

- ✓ لنجد أنفسنا مرة أخرى أمام مواقف متميزة لأهل الجنوب في رفض المطالب الأمريكية بالإصلاح لأنها مضرّة بالمصالح الوطنية.
- ✓ في حين يرفضها الذكور مقارنة بالإناث من حيث المبدأ ولأنها مضرّة بالمصالح الوطنية.

الموقف النقدي من سياسة الولايات المتحدة الذي تؤكد العينة من الجزائريين المستطلعة آرائهم الذين وافقوا بدرجات متفاوتة (62.7) على الرأي القائل أن تدخل الولايات المتحدة في المنطقة، يبرر العمليات المسلحة ضدها في كل مكان وهي نسبة عالية بالمقارنة مع استطلاع 2011 الذي لم تكن تتجاوز فيه (39.5)، مما قد يعني أننا أمام مواقف نقدية أكثر ضد سياسة الولايات المتحدة. الذي لم يعارضه بدرجات متفاوتة إلا (18.9). رغم أننا نجد أنفسنا أمام نسبة عالية من الذين لم يحسموا أمرهم (17.3).

التحليل الأدق لهذه المواقف بعد إدخال المتغيرات المعروفة، يبين أن :

- ✓ سكان الشمال أكثر موافقة على هذا الرأي المعادي للسياسة الأمريكية .
- ✓ وأن الذكور مقارنة مع الإناث أكثر موافقة على الرأي المعادي
- ✓ أن أصحاب التعليم الثانوي أكثر عداء للسياسة الأمريكية
- ✓ في حين نلاحظ بشكل ملفت أنه كلما قل سن المستجوبين زادت موافقتهم على هذا الرأي القائل بأن تدخل الولايات في المنطقة يبرر العمليات المسلحة ضدها في كل مكان .

<sup>23</sup> كانت نسبة القابلين بشروط (24.6) في استطلاع 2011 .

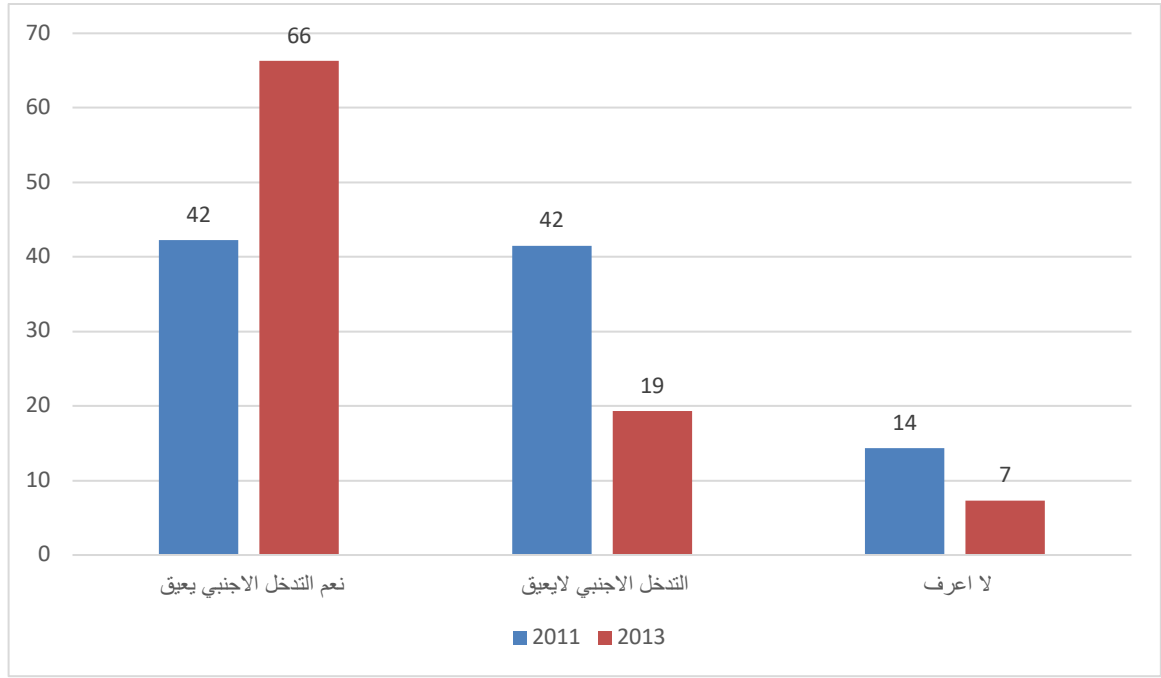


النسب العالية من اللاحسم في الإجابات وصعوبة تحديد موقف تظهر بنسبة أكبر عندما طرح على الجزائريين هذا السؤال، رغم سلبية السياسة الخارجية الأمريكية إلا أن الشعب الأمريكي شعب جيد. رأي لم يوافق عليه إلا (27.9) من العينة، في حين عارضه نصف العينة (50.7) وهو ما قد يؤكد مرة ثانية النقدية التي زادت إزاء الأمريكان لدى عينة البحث من الجزائريين إذا عرفنا أن (40.0) فقط العينة في استطلاع 2011 كانت تعارض هذا الحكم ولم يحسم فيه إلا (20.5) بالقول أنه لا يعرف.

فمن هم هؤلاء الجزائريين والجزائريات من المستطلعة آرائهم الذين يعارضون الرأي القائل بأن الشعب الأمريكي شعب جيد رغم السياسة الخارجية الأمريكية؟ علما بأن الجزائريين وعلى العموم مقارنة مع العرب الآخرين علاقاتهم الاجتماعية والإنسانية المباشرة ضعيفة، إذا استثنيا تلك التي تحصل لأسباب مهنية كما هو معروف مثلا في المناطق الجنوبية البترولية أو تعليمية أو بعد السفر إلى الولايات الأمريكية التي لازال غير مقصودة كثيرا من قبل الجزائريين مقارنة مع أوروبا وحتى كندا. علما بأن أهل الجنوب في الاستطلاع هم الذين أكثر تصريحا في اتخاذ اللاموقف والإجابة بلا اعرف (31.7) مقارنة مع أبناء مناطق أخرى

- ✓ يتبن بشكل واضح نسبيا أن أبناء الجنوب هم الأقل معارضة لهذا الموقف (36.7).
- ✓ أن أصحاب المستوى الأساسي أكثر معارضة لهذا الموقف.
- ✓ وأن لا اثر لمتغير السن والجنس في تحديد الموقف من الشعب الأمريكي .

في حين نجد أنفسنا أمام موقف رافض من التدخل الأجنبي يؤكد الجزائريون الذين يرون أن التدخل الأجنبي يعيق الإصلاح السياسي في الجزائر (66.3). مقابل أقلية فقط لا توافق على الرأي (19.3). في حين تقلص عدد الذين صرحوا أنهم لا يعرفون إلى (7.3). المقارنة بين الاستطلاعين تؤكد هنا كذلك أن هناك رفض أكبر للتدخل الأجنبي المطالب بالإصلاح السياسي الذي لم يكن يتجاوز (42.3) في 2011 ، مقابل (41.5) كانوا يعتقدون أن المطالبة بالإصلاح ليست عائقا. كما يمكن أن نلاحظ هنا كذلك أننا أمام حسم أكثر في الإجابات بعد أن تقلص عدد الذين صرحوا أنهم لا يعرفون من (14.3) إلى النصف في استطلاع 2013.



11 هل تعتقد أن التدخل الأجنبي الخارجي يعيق الإصلاح السياسي في الجزائر Figure

المتغير الوحيد الذي يغير من هذه المعطيات يتعلق بالجهة عكس كل المتغيرات الأخرى، لنلاحظ مواقف فيها الكثير من الإجماع لدى أبناء الجنوب، في القول أن التدخل الأجنبي يعيق الإصلاح السياسي في الجزائر (84.0)

ما مدى موافقتك /معارضتك أن الصراع العربي -الإسرائيلي يشكل عائقا أمام الإصلاح السياسي في الجزائر؟ كان هذا السؤال الذي طرح على الجزائريين التي كانت إجابة اثنين جزائريين من ثلاثة عدم الموافقة بدرجات متفاوتة على هذا الرأي ( 60.6) في حين وافق على هذا الرأي جزائري واحد من ثلاثة تقريبا ( 32.7) بدرجات متفاوتة. لنلاحظ هنا كذلك وكإجابة عن هذا السؤال أن أبناء الجنوب من العينة هم الذين عبروا عن عدم موافقة بدرجات مختلفة عن هذا الرأي الذي يرى أن الصراع العربي -الإسرائيلي يعيق الإصلاح السياسي في الجزائر (84.0) مقارنة مع أبناء جهات أخرى. وهو نفس موقف أصحاب التعليم الثانوي مقارنة مع التعليم الأساسي. لتكون الإجابة أكثر ارتباطا بالسن حيث نلاحظ أنه كلما كان المستجوب أصغر كلما كانت عدم موافقته على هذا الرأي أكثر.

ترى نسبة عالية من العينة (87.6) أن العالم العربي يجب ألا يعترف بإسرائيل كدولة يهودية في الشرق الأوسط. مقابل (11.2) فقط ترى أن العالم العربي يجب أن يقبل بوجود إسرائيل كدولة يهودية في الشرق الأوسط، إذا قبل بذلك الفلسطينيون .

أخيرا فإن (50.1) من العينة توافق بدرجات متفاوتة على الرأي القائل بأنه ولللقضاء على الإرهاب العالمي لا بد من حل القضية الفلسطينية. في حين يعارض هذا الرأي (43.0) الذي يربط بين بروز الإرهاب وحل القضية الفلسطينية. في حين صرح (6.9) أنه لا يملك موقفا

واضحا من القضية المطروحة. لنجد أنفسنا مرة أخرى أمام تميز أهل الجنوب، بالموافقة الكبيرة نسبيا، على هذا الرأي القائل بأنه للقضاء على الإرهاب لا بد من حل القضية الفلسطينية (73.5) وهو نفس حال أصحاب المستويات التعليمية الأساسية .

## 8. الربيع العربي:

للتكيف مع التحولات التي عرفها العالم العربي منذ مدة قصيرة أضاف استطلاع "البارومتر العربي" ضمن هذه الدورة أسئلة متعلقة بالربيع العربي. أول سؤال كان يهدف إلى قياس مدى المشاركة في التظاهرات بمناسبة هذا الحراك الشعبي الذي عرفته المنطقة. وقد صيغ بالشكل التالي: لقد قاد الربيع العربي إلى بعض التظاهرات والاعتصامات في الجزائر، هل شاركت في أي من الأحداث ؟

أقلية بسيطة من المستجوبين فقط قالت أنها شاركت ( 3.8) في حين صرحت أغلبية ساحقة بأنها لم تشارك ( 89.3)،مقابل (7.0)من رفض الإجابة عن هذا السؤال. أما عن أسباب هذا الحراك فقد حدد المستجوبون الثلاث أسباب الأولى كالتالي: تحسين الوضع الاقتصادي (40.3) والحريات المدنية والسياسية والتحرر من الاضطهاد (33.2) وأخيرا محاربة الفساد (16.2).

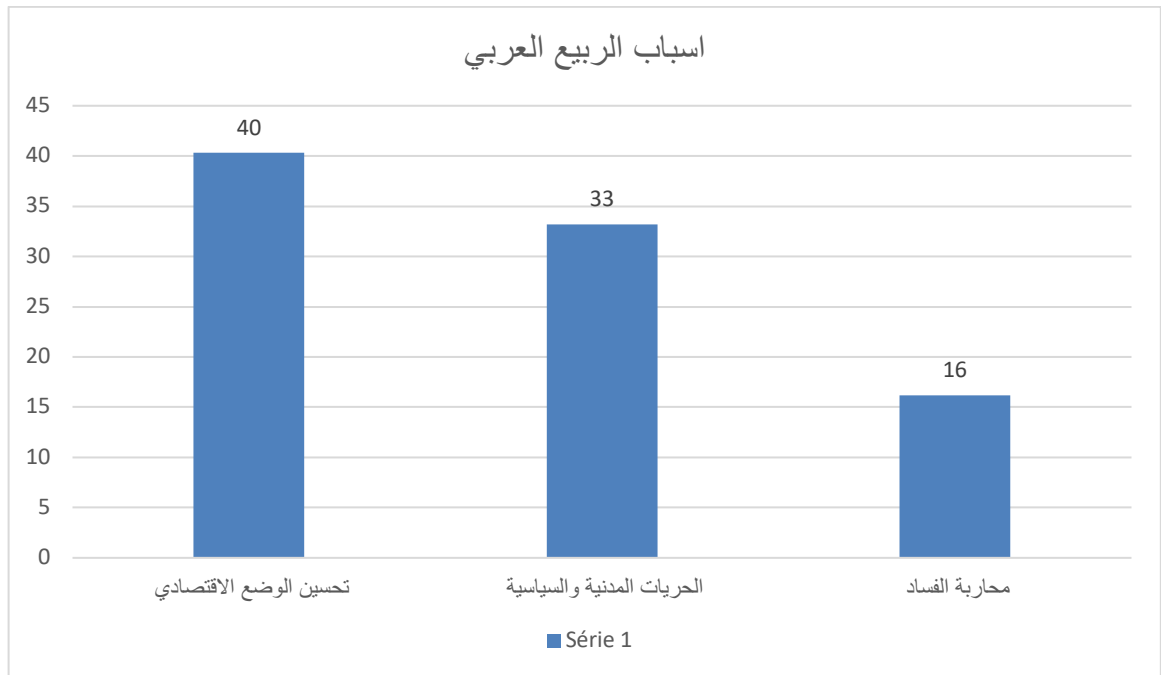


Figure 12 أسباب الربيع العربي

أما عن مدى تحقيق الربيع لهذه الأهداف التي جاء من أجلها فقد كان تقييم جزائري من ثلاثة تقريبا أن الربيع العربي قد حقق هذه الأهداف (31.6) في حين كان موقف اثنين من ثلاثة

من المستجوبين أنه فشل في تحقيقها (56.1) ،في حين أعلن (9.1) أنه لا يعرف تماما إن تم تحقيق هذه الأهداف أم لا .